الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٣/ ١٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٢٤
Issue No.553 - 10 of November 2024

رئيس غرفة تجارة حلب لـ«الاقتصادية»: برنامجنا معالجة وجع الشارع التجاري واستثمار أملاك الغرفة

أكد رئيس غرفة تجارة حلب إبراهيم البديوي في تصريح خاص لـ«الاقتصادية»، وقال: بكل صدق لامسوا الوجع، وبينوا أن هذا الوطن يبنى بكل أهله كل من موقعه وإعطاء دور مميز للقطاع الخاص والمجتمع الأهلي.

وعن المطلوب من الغرف، يرى البديوي أن أولها إقامة المعارض الخارجية لإيجاد أسواق جديدة، وأيضاً إقامة علاقات جديدة وتوسيع القائمة مع الغرف في الوطن العربي والدول الصديقة، وكذلك تشجيع الشباب لإقامة مشاريع صغيرة ليكونوا رواد أعمال يتعاملون بشفافية لإدراك النجاح وإيجاد أسواق تجارية.

ص ٤

القطاع الصناعي على موعد مع التغيير الكبير

وزير الصناعة: الانسحاب من بعض القطاعات سيكون مربحاً

في خطوة وصفت بالإيجابية قد تعكس تشخيصاً حقيقياً بأهمية إصلاح القطاع العام وتطويره ما يخدم المصلحة الوطنية، جاء كلام وزير الصناعة الدكتور محمد سامر الخليل بتأييده لرؤية رئيس مجلس الوزراء حول ضرورة تحديد دور الدولة في القطاع العام بشكل واضح ووضع برامج جادة لتطوير واقع الصناعة... والسعي لاحقاً لوضع برامج تطوير هذا القطاع، ورأى الوزير أن هناك خسارة كبيرة جداً في وزارة الصناعة، وهناك أيضاً معادلة صعبة وخطرة تتمثل بحقيقة خسارة عدد كبير من الشركات والمؤسسات والمعامل التابعة لوزارة الصناعة، وبالتالي خسارة الوزارة وخسارة الخزينة العامة للدولة، مقابل وجود عدد محدود من الرابحين الانتهازيين والفاسدين.

والوزارة « ستقوم بتغيير هذه المعادلة بشكل عاجل غير آجل، وبكل هدوء وأناة ووفق دراسات جدوى اقتصادية لا تستبعد أي خيار كان، فالانسحاب من بعض القطاعات الصناعية قد يكون خطوة إيجابية ومربحة بالنسبة للقطاع العام، ولن تتردد الوزارة بالمبادرة لاعتمادها في سياق التحول من دور التشغيل إلى دور التنظيم المدروس والمخطط».

ص ٦-٧

المنجد يعلنها صراحة...
التسعير جعل التجار يلجؤون للمخالفة!

وزير التجارة الداخلية يكشف المستور ويعري الواقع ولا وقت للحلول الترقيعية

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي المنجد خلال اجتماعه مع مديري التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتطوير آلية عمل الوزارة بما ينسجم مع التوجهات الحكومية الجديدة، ويحسّن الواقع المعيشي والخدمي.

فاليوم لا مجال للعودة إلى الوراء أو للحلول الترقيعية، والوقت حان للمصارحة والمكاشفة والخروج من قوقعة الروتين والبيروقراطية، والتفكير بشكل أكاديمي لمعالجة المشكلات وإيجاد حلول عملية، والوزارة المعنية بحماية المستهلك آن لها أن تكون على قدر الحمل والمسؤولية في صون حقوق المستهلكين وحمايتهم من الاستغلال.

وجاءت مكاشفة الوزير كالصاعقة لكل الأوساط الاقتصادية وللجميع من حيث موضوعية الطرح والواقعية وكشف المستور، وحديثه عن واقع التسعير الخاطئ وضرورة إعادة النظر بالآليات المتبعة لتحديده بما يتناسب مع الواقع الحالي، وأنه يجب احتساب كل الكلف لتكون نشرات الأسعار واقعية وحل بعض الإشكالات فيما يتعلق باختلاف نسب الأرباح المفروضة على النشاط التجاري بين المالية والتموين.

ص ٢-٣

ما انعكاس رفع سعر المازوت على الزراعة؟

تتأثر تكاليف الإنتاج في الزراعة السورية بشكل مباشر بأسعار المازوت، حيث يعتمد المزارعون على المازوت في مراحل الإنتاج كافة، من تجهيز الأرض والري إلى الحصاد والنقل. رفع سعر المازوت بمقدار ١٥٠ بالمئة يعني زيادة كبيرة في التكلفة الكلية للإنتاج، ما يجعل المزارعين مجبرين على رفع أسعار المنتجات الزراعية. هذا القرار يقلص هامش الربح بشكل حاد وخاصة المحاصيل المسعرة من الحكومة كالقمح والشعير مثلا، ما يجعل العمل في الزراعة مخاطرة قد تكون غير مضمونة الربح للمزارعين الصغار، فيدفعهم إما إلى تخفيض الإنتاج أو إلى الخروج من السوق كلياً.

وربما يقلل القرار من حجم الإنتاج المحلي للغذاء ويزيد الاعتماد على الاستيراد.

ص ١٦

أين سيذهب الوفر المتحقق من تحويل الدعم العيني للدعم النقدي؟

ص ١٠

الجمعيات الأهلية ووزارة الشؤون الاجتماعية علاقة تكاملية

وزيرة الشؤون الاجتماعية: نحث المنظمات الدولية لتقديم موارد لدعم الاستجابة للوافدين

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل المهندسة سمر السباعي لـ«الاقتصادية» استمرار الوزارة في تقديم الدعم للوافدين.

وأوضحت السباعي أن الوزارة حرصت وفقاً لتوجيهات السيد الرئيس بشار الأسد منذ بدء توافد الأهالي من لبنان بسبب الاعتداءات الإسرائيلية على تقديم جميع التسهيلات والدعم اللازم وتوفير الخدمات والاحتياجات اللازمة لهم، وبالشراكة مع المنظمات غير الحكومية بهدف تسخير كل الإمكانيات لتحقيق أفضل استجابة ممكنة وتلبية جميع متطلبات الوافدين اللبنانيين والعائدين السوريين.

وفي هذا الاتجاه نوهت السباعي بأن الوزارة جهزت بالتعاون مع الشركاء عدداً من مراكز الاستضافة في محافظات (طرطوس، حمص، اللاذقية، حماة، القنيطرة، ريف دمشق)، وقامت برفدها بالاحتياجات اللوجستية والخدمية والإغاثية.

وفيما يخص ملف التعاون مع المنظمات الدولية أشارت الوزيرة السباعي إلى وجود لقاءات مستمرة مع ممثلي هذه المنظمات في سورية لحشد الجهود وتحفيزهم على طلب موارد إضافية لدعم الاستجابة السريعة والعاجلة للوافدين وتلبية كامل احتياجاتهم.

ص ٨-٩

العمال والحكومة.. علاقة مفتوحة على كل الاحتمالات

ص ١٤

الخروج عن نمطية الإنتاج يتطلب شراكة بين القطاعين العام والخاص

ص ١٧

تراجع أسعار الرز بنسبة ناقص ٢,١١ ٪ وارتفاع بأسعار السكر بنسبة ١,٦٩ ٪

ص ١٨-١٩

نهب معلن لأملاك الدولة

تحصيل ٥ مليارات ليرة فقط لاغير من أصل ٥٥ ملياراً العام الماضي

أكد مدير أملاك الدولة في وزارة الزراعة حسان حاووط لـ«الاقتصادية»: أن الملف الأكبر في موضوع أملاك الدولة هو ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق واضعي اليد على أملاك الدولة بمعنى التعديات، وتحصيل الاستحقاقات المالية المترتبة على الشاغلين بوجه غير قانوني، رأي شدد عليه مدير أملاك الدولة، وأوضحه بالقول: هذه المهام تقوم بها كمديرية أملاك دولة، وإزالة التجاوزات واجب وطني تتحمل مسؤوليته عدة جهات تابعة للزراعة والداخلية والإدارة المحلية، فالزراعة تصدر القرار، وقيادة الشرطة تقوم بتنفيذه بشكل فعلي بتبليغ المتجاوز ضرورة إخلاء الأرض، إذ يجب تسليمها بشكل فعلي إلى مندوب أملاك الدولة وهذا لا يتم في أغلب الأحيان، إذ تكتفي الدورية بتبليغ المتجاوز مضمون القرار وأخذ تعهد منه بالإخلاء.

فجوة ثانية بين القانون والتطبيق، وفق حاووط تتمثل بتحصيل الإيرادات، فالمبلغ المحصل مثلاً عام ٢٠٢٣ بلغ نحو ٥ مليارات ليرة والمبلغ واجب التحصيل ٥٥ ملياراً، مشيراً إلى أن المسؤولية مشتركة على مديرية أملاك الدولة وعلى المالية التي تقوم بالتحصيل وفق قانون الجباية العامة، وتم التنسيق خلال الأشهر الماضية مع المعنيين في وزارة المالية لمعالجة هذا الخلل وتزويدها بالبيانات المفصلة للمكلفين لتسهيل قيامها بواجب التحصيل، ونحن نقوم في الربع الأول من كل عام برفع سندات التحقق إلى الدوائر المالية لتحصيلها أصولاً.

ص ١٢-١٣

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٣/ ١٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٢٤

«التموين» طلاق مع الماضي

المنجد يعلنها صراحة... التسعير جعل التجار يلجؤون للمخالفة!

وزير التجارة الداخلية يكشف المستور ويعري الواقع ولا وقت للحلول الترقيعية

التسعير كان خاطئاً وسيتم احتساب كل الكلف لتكون نشرات الأسعار واقعية

■ غزل إبراهيم

رؤى ومحددات جديدة طرحها وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي المنجد خلال اجتماعه مع مديري التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتطوير آلية عمل الوزارة بما ينسجم مع التوجهات الحكومية الجديدة، ويحسّن الواقع المعيشي والخدمي.

فاليوم لا مجال للعودة إلى الوراء أو للحلول الترقيعية، والوقت حان للمصارحة والمكاشفة والخروج من قوقعة الروتين والبيروقراطية، والتفكير بشكل أكاديمي لمعالجة المشكلات وإيجاد حلول عملية، والوزارة المعنية بحماية المستهلك آن لها أن تكون على قدر الحمل والمسؤولية في صون حقوق المستهلكين وحمايتهم من الاستغلال.

حماية المستهلك تبدأ من حماية المنتج والمستورد والتاجر لتقديم بضاعة رخيصة بأعلى جودة

انتقاد لاذع لآلية التسعير

مكاشفة الوزير جاءت كالصاعقة لكل الأوساط الاقتصادية وللجميع من حيث موضوعية الطرح والواقعية وكشف المستور، وحديثه عن واقع التسعير الخاطئ وضرورة إعادة النظر بالآليات المتبعة لتحديده بما يتناسب مع الواقع الحالي، وأنه يجب احتساب كل الكلف لتكون نشرات الأسعار واقعية وحل بعض الإشكالات فيما يتعلق باختلاف نسب الأرباح المفروضة على النشاط التجاري بين المالية والتموين.

أيضاً أشار المنجد إلى الحاجة الملحة لقانون يحمي ويمنع الغش للمستهلك بشكل فعلي ويحقق عند تطبيق مواده فائدة حقيقية للمستهلك، وليس تحويله إلى حجة لرفع الأسعار وتقاضي أسعار زائدة أو غش في المادة نتيجة دفع غرامات كبيرة من التاجر، وهذا ما نبحث به الآن ونريد من مختلف الفعاليات توسيع الشرائح للوصول إلى أصغر شريحة معنية مستفيدة من تطبيق القانون.

آليات عمل جديدة

كما أكد الوزير أن التوجه الحكومي واضح لإعادة بناء القطاعات، ولم يعد هناك مجال للحلول الترقيعية، بل هناك مراجعة شاملة لكل مفاصل عمل الوزارة بما يتلاءم مع الواقع والظروف الحالية، مبيناً أن بعض القوانين مضى عليها أكثر من خمسين عاماً.

تغيير القوانين

وعليه شدد المنجد على ضرورة العمل على بناء منظومة تجارية واقتصادية جديدة، من خلال مراجعة عامة تشمل جميع القوانين والأنظمة ضمن عمل الوزارة، للاتفاق على رؤى وسياسات تخدم مصلحة الجميع على حد سواء، كاشفاً عن وجود فرق مشكّلة لدراسة تعديل بعض القوانين كقانون الشركات والقانون رقم ٨ وقانون الغرف وقانون حماية الملكية الفكرية لتقديم أوراق عمل بالتشارك مع مختلف الجهات المعنية والشرائح في المحافظات وعبر حوار شفاف وبسقف مفتوح بهدف تطوير آلية العمل الرقابي وتغييره، بما يتوافق مع الرؤى والسياسات التي تدرسها الحكومة.

الخطوة الأولى بدأت

وبناء على طروحات الوزير وتوصياته وحسب مصدر مسؤول في الوزارة تم توجيه كتاب من الوزارة إلى الغرف لتحديد أسماء مرشحيهم ليكونوا أعضاء باللجنة المزمع عقدها لدراسة القوانين حيث يكون لكل غرفة عضو منها وخبير اقتصادي يمثلان القطاع الاقتصادي، وبعدها يتم تشكيل اللجنة كاملة والتي تضم أعضاء غرف تجارة وخبراء اختصاصيين ومديري التجارة الداخلية وأعضاء من مجلس الشعب وموظفين قديرين من مديريات التجارة.

وبعدها سيتم عقد الاجتماعات للخروج بطروحات حول القوانين المزمع تعديلها أو تغييرها، وتوضع تلك المقترحات والدراسات لدى اللجنة المركزية في الوزارة ليصار بعدها إلى إعداد ورقة عمل متكاملة من كل المحافظات ترفع إلى رئاسة الحكومة قبل نهاية العام الجاري.

فكر متجدد ورؤية واقعية

وحول تصريح الوزير الذي وصف بالأكثر موضوعية وتوجهه نحو غرف التجارة لتكون شريكاً حقيقياً للوزارة في صياغة القوانين وتعديلها أكد نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن كلام الوزير صحيح وواقعي وشفاف، مبني على رؤية علمية أكاديمية، فهو لا يريد توصيفا للمشكلات وحلولاً مجتزأة، وإنما حلول متكاملة ناتجة عن عمل وتنسيق تام ومستمر بين كل الوزارات والجهات المعنية، بما ينعكس إيجاباً على المستهلك، بعيداً عن تحقيق المكتسبات والغرامات، الأمر الذي يضع على عاتق غرف التجارة ومجالس غرفة التجارة والصناعة والسياحة والزراعة مسؤولية وثقة كبيرة، يحاول الوزير اليوم زرعها وتقويتها.

من جانبه أبدى نائب رئيس غرفة تجارة دمشق والناطق الإعلامي الدكتور ياسر اكريم إعجابه بطروحات السيد الوزير، وبإجاباته الموضوعية لمشاكل السوق والتجار والوسط التجاري رغم حداثة عهده بالوزارة.

وأكد اكريم أن ما تحدث به الوزير طالبت به الغرفة منذ نحو أربع سنوات، كما طالبنا مراراً وتكراراً بمعالجة الصعوبات التي تواجهها مع عدد من الوزراء في الماضي وخاصة وزير التجارة الماضي والذي قبله، وكانت مواقفهم غير واضحة وسلبية والآن بعض هؤلاء الوزراء يتكلمون ويعلقون على هذه القوانين.

وتساءل اكريم لماذا لم يتحدث بها هؤلاء الأشخاص عندما كانوا وزراء على رأس عملهم بنفس الجرأة والموضوعية التي يتكلم بها السيد وزير التجارة الحالي.

أخطاء الماضي فتحت الأبواب للتلاعب

ويشير اكريم إلى أن القوانين غير المستقرة والمتضاربة والتي يطالب الوزير حالياً بضرورة تعديلها انعكست سلباً على التجار، وجعلت التاجر المخالف الأول في السوق في حين اعتكف التاجر النظامي العمل أو هاجر، وهنا المشكلة الأساسية لذلك ندعو إلى تنسيق القوانين وأن تكون منسجمة ورابطة تضمن حقوق التجار.

فلا يمكن أن يستقر التاجر بعمله ويتبع النظام وفقاً لاكريم إذا كانت الأنظمة المتبعة نفسها متضاربة أدخلت التجار في دوامة التلاعب والمخالفات والخوف من الغرامات والسجن، وهذا بالضبط ما أشار إليه الوزير عندما تحدث عن سياسة الإصلاح الضريبي وموضوع الربط الإلكتروني والمشاكل الكثيرة التي تواجهنا في هذا المجال، وهنا ضرب السيد الوزير مثالاً على ذلك وهو الاختلافات في تحديد نسب الأرباح بين وزارة وأخرى، فقد يكون هامش الربح ١٥-٢٠ بالمئة في وزارة المالية في حين تكون وزارة التجارة الداخلية قد حددته به بالمئة فقط، وهذا يعكس كما أوضح الوزير خللاً بنيوياً وتشوهاً بالمنظومة التسعيرية ويجعل الطبقة الصناعية والتجارية تلجأ للمخالفة في مكان ما، وتصبح محتارة أين تغش هل في فاتورة الجمارك أم في فاتورة المالية أم التجارة الداخلية، فكل قطاع اقتصادي يفتش في المكان الذي يحقق له أقل قدر من الخسائر وهذا يعوق سياسة الإصلاح الضريبي في سورية.

ونحن كغرفة تجارة كما صرح السيد الوزير ليس لدينا أي إشكالية في الربط الضريبي عندما يكون واقعياً وصحيحاً ومتصارحاً مع الواقع لأن فاتورة المصاريف غير الرسمية ستخذ بشكل كبير علينا عندئذ، كما أننا ندعو بصراحة إلى تأييد كلام السيد الوزير في أن هذه المشكلة هي أساس تنظيم الاقتصاد وإصلاحه في سورية.

وعلينا البدء بهذا الإصلاح في أسرع وقت ممكن، لتجاوز أخطاء الماضي والتي دفعنا ثمنها غالياً، ومنها القانون رقم ٨ لحماية المستهلك، والذي كانت له تداعيات خطيرة على قطاع الأعمال وتسبب في إضعاف هذا القطاع وقتله، وخلق حالات احتكارية خطيرة، من ناحية أنه مسموح للجميع بالعمل، ولكن القادرين عليه أناس معينون فقط، وهذا القانون انتقده الوزير بشدة وأكد ضرورة تعديله.

إستراتيجية متكاملة

وبالنسبة للأستاذ الدكتور في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق سامر المصطفى فإن بناء منظومة تجارية واقتصادية جديدة تتماشى مع توجيهات السيد الوزير يتطلب إستراتيجية وسياسة محددة بما يحقق المنفعة لكل من التاجر أو رجل الأعمال والمستهلك والمجتمع في نفس الوقت، أي الأطراف التي لها علاقة بموضوع السعر والتسعير، لأنه متعلق بعوامل عدة منها المنتجات داخل السوق السوري والمنتجة محلياً، والمنتجات المستوردة، إضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه الضرائب وإدارة الجمارك.

نقطة البداية

وهناك نقطة غائبة عن الجميع وعن كلام السيد الوزير وفقاً للدكتور المصطفى وهي مسألة الرواتب والأجور والتي يجب حلها أولاً في سورية بكل القطاعات وكل الوزارات، وإلا فلن يكون هناك حل من داخل الصندوق ولا من خارجه.

ويؤكد المصطفى أنه إذا كانت الحكومة عاجزة عن وضع أجور عادلة بالحد الأدنى لمستوى معيشة المواطن العادي وليس المواطن المرفّه، فلن نصل إلى نتيجة مهما غيرنا بالأشخاص أو السياسات أو الإجراءات، فنقطة البداية هي أعطي العامل أجره على قدر عمله.

وطالب المصطفى بأن تكون الرواتب والأجور للعاملين وفقاً لسعر الصرف الرسمي المعلن بما يضمن الحد الأدنى من القوة الشرائية للمواطن العادي والموظف سواء بالقطاع العام أو الخاص أو المشترك.

محددات لسياسة الوزارة الجديدة

بعد تحسين الرواتب والأجور بشكل عادل يشير المصطفى إلى ضرورة مراعاة محددات أساسية لايمكن للوزارة تجاهلها عند صياغة القوانين والآليات الجديدة التي دعا إليها السيد الوزير وهي تثبيت سعر الصرف عند حد معين مع ترك هامش معين للسوق، ومعالجة موضوع التضخم والسماح للمواطن بالإيداع بحرية مطلقة دون قيود من المركزي، كما يجب على الحكومة أيضاً المحافظة على سعر حوامل الطاقة وفقاً للأسعار العالمية ضمن هامش معين، ومعالجة مشكلة أجور الشحن المرتفعة بين المحافظات وغيرها من التكاليف الثابتة، وبناء على ذلك يتم وضع الإستراتيجيات الصحيحة، بالتعاون والتنسيق بين الوزارات والبنك المركزي وإدارة الجمارك.

وهذه المحددات التي أشار إليها المصطفى تحدّث عنها أيضاً اكريم، مبيناً أن المصاريف التي تحتسب في وزارة المالية تفوق الأرباح بل تفوق الرأسمال في بعض الأحيان، إضافة إلى التكاليف الثابتة والتي ترهق المنتج كالكهرباء، ومصاريف الطاقة وأجور العمال والتأمينات الاجتماعية والجمارك، والتي أعاقت بمجملها التحرك الصناعي والتجاري والزراعي، واستنزفت قطاع الأعمال، وبالتالي نحن بحاجة لحلول متكاملة وجلسات عصف ذهني، وإلى التفكير خارج الصندوق بطريقة مختلفة نتعرف من خلالها إلى حيثيات الواقع ونحاول تصحيح كل هذه الأخطاء وإيقاف هذا الاستنزاف عن طريق تخفيف هذه الأعباء ومحاربة الفساد.

الطريقة السليمة للتسعير

وتساءل المصطفى عن طريقة التسعير المتبعة حالياً في سورية هل هي بطريقة احتكارية «احتكار القلة»، أم بطريقة هامش ربح أي التكاليف زائد هامش ربح وفق ارتفاع الأسعار بالأسواق نتيجة التضخم. أو بطريقة المنافسين أي المنافسة بين رجال الأعمال والشركات بالسوق السورية.

وبالنسبة للوضع الراهن يرى المصطفى أن الطريقة الأكثر واقعية وملاءمة للظروف الصعبة التي تمر بها سورية هي الموازنة بين التكاليف الكلية والإيرادات الكلية وعلى أساس ذلك تحدد الوزارة نقطة التعادل لأي سلعة تبعاً للتكاليف الكلية والإيرادات الكلية، مع إضافة هامش ربح عليها.

وفي هذا الإطار يطرح الخبير الاقتصادي جورج خزام بعض المقترحات المتمثلة بترك الأسعار بالأسواق تتحدد بالقانون الأزلي لجميع أسواق العالم (العرض والطلب) فقط في جو من المنافسة، حيث تكون مهمة الحكومة هي مكافحة الاحتكار والامتيازات الحصرية، مع السماح للجميع بالاستيراد والتصدير بحرية دون تدخل المصرف المركزي ومن دون تدخل سلبي من التموين بالتسعير بأسعار رخيصة.

لأن التموين وفقاً لخزام مهمته حماية المستهلك فقط بإلزام التاجر بالبيع بأقل تكلفة دون حماية المنتج أو المستورد، مع العلم بأن حماية المستهلك تبدأ من حماية المنتج والمستورد والتاجر لتقديم بضاعة رخيصة بأعلى جودة.

مصلحة الخزينة العامة فوق كل شيء

ويرى خزام أن القرارات التي تصدرها الحكومة هي لتحقيق مصلحة الخزينة العامة فقط دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة المواطن من خلال مراعاة مصلحة التاجر والصناعي حتى لا ترتفع التكاليف التي سيدفعها المستهلك الأخير بالسوق.

وبالتالي فإن حماية الوطن والمواطن تكون من خلال تطبيق قواعد اقتصاد السوق الإجتماعي الحر في دول الخليج وأوروبا.

ويؤكد خزام أن إلغاء كل قرارات المصرف المركزي التي كانت السبب بانهيار الاقتصاد الوطني يعد أول خطوة لحماية الوطن والمواطن، وذلك من خلال إلغاء تقييد حركة الأموال والبضائع وإلغاء تقييد حركة بيع وشراء العقارات التي كانت السبب بتحويل الاقتصاد السوري إلى خردة دون التراجع عن هذا الخطأ الجسيم في إدارة الاقتصاد الوطني.

السوق الحر

كما يجب تحرير الأسعار وترك السوق للمنافسة، حسب رؤية اكريم كما هو الحال في جميع دول العالم حيث يحكم السوق نفسه بنفسه، ولهذا تجد الأسعار وخاصة في الدول المجاورة أرخص من أسواقنا.

فالتسعير بدعة لا نعرف من أين أتت، حسب توصيف اكريم، ويمكن تطبيقها فقط للمواد الإستراتيجية مثل القمح والرز ولذلك ندعو إلى تصحيح العمل التجاري لأن التجار في سورية متميزون ونشطون ويتمتعون بأخلاق عالية، وحبهم لبلدهم وللفقراء وكل الذين يغذون الجمعيات الخيرية هم تجار أو اقتصاديون.

ولكن حسب رؤية المصطفى لا يمكننا أن ننتقل فجأة من سوق اجتماعي على مدى سنوات طويلة إلى السوق الحر بشكل مباشر، بل علينا أولاً أن نبدأ بالسلع الأساسية الجوهرية التي من الممكن أن تلعب دوراً كبيراً للانتقال للسوق الحر المنافس عن طريق التسعير وفق المنافسة بالأسواق بين الشركات والمشاريع ضمن السوق المحلية السورية وهذا الأمر يتطلب دراسة كافية.

■ الحلاق: توجه الوزير وتشخيصه موضوعي لوضع حلول منطقية

■ د. اكريم: التاجر النظامي اعتكف أو هاجر

د. مصطفى: لم نصل لأي نتيجة ما لم نعطِ العامل أجراً يكفيه

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA

الحكومة مع رجال الأعمال

الوزير المنجد لرؤساء غرف التجارة: خلال شهر ونصف الشهر يجب الوصول إلى مسودات ٤ قوانين

البديوي لـ«الاقتصادية»: برنامجنا معالجة وجع الشارع التجاري واستثمار أملاك الغرفة

■ شادية إسبر

كان لافتاً أن «التعيين الحكومي في مجالس إدارات غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة لم يكن عشوائياً، بل هو قرار بأن يكون مدير تجارة داخلية ومدير اقتصاد وتجارة خارجية بهدف إيجاد تواصل أكبر وتنسيق أعلى ومشاركة بصنع القرار وتغذية راجعة وحوار دائم»، هكذا أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي عماد الدين المنجد خلال اجتماع مع مديري التجارة الداخلية في وزارته؛ قبل أيام من لقائه رؤساء غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة يوم الخميس ٧/١١/ ٢٠٢٤ الذي أكد خلاله أنه «يتم العمل بالشراكة مع رجال الأعمال على صياغة منظومة إدارية واقتصادية جديدة تواكب التطورات الحديثة».

الغرف بضيافة التجارة

على الطاولة التي جمعت الوزارة بالغرف حضر ملف التشريعات الجديدة التي يجب إنجازها بعيداً عن المصالح والاعتبارات الشخصية، لتلبي الحاجة الحقيقية للواقع كمنطلق يجب العمل به، وفي هذا الإطار كشف الوزير المنجد عن وجود أربعة قوانين يتم العمل عليها حالياً ضمن فريق عمل مشترك، أولها القانون ٨ الخاص بحماية المستهلك، وقانون الشركات التي توجد مسودة أولية عنه، وقانون الغرف، وقانون حماية الملكية، وقال: خلال شهر أو شهر ونصف الشهر يجب أن نصل إلى ٤ مسودات.

صياغة قانون حماية المستهلك أخذ الحيز الأكبر من الحديث، حوله طلب الوزير من الحضور صياغة مقترحات ليصار إلى صياغة مسودة يتم تقديمها للحكومة بالشراكة مع المحافظة ومديري التجارة الداخلية في المحافظات، إذ لكل محافظة خصوصيتها، مرتباً سلم الأهميات بأن تكون الأمور متوازنة بين القطاع الخاص والدولة وجمعية حماية المستهلك في حين المواطن هو الأهم، والسجن عقوبة الفساد والغش، مع التأكيد على أن موضوع الإنذارات وحالات الابتزاز من الموظف ضمن التعديل.

الشراكة القائمة على الشفافية

حتى تكون الشراكة مع الوزارة حقيقية قائمة على الشفافية، من الضرورة أن يكون هناك تجانس بين الغرف والاتحاد لاحقاً، شدد الوزير المنجد، الذي كان قد جدد الإشارة خلال اللقاء على أن التوجهات الحكومية تؤكد أن القطاع الخاص هو شريك فاعل، وهذه الشراكة يجب أن تكون قائمة على الشفافية والمصارحة والتطلع إلى الأمام، ومن وجهة نظره توجد فرصة ذهبية لبناء منظومات اقتصادية تجارية حديثة، تواكب التطورات العالمية وتعيد إلى سورية أهميتها الإقليمية والدولية.

توجه حكومي اعتبره رئيس غرفة تجارة دمشق باسل حموي مكسباً للتجار، قائلاً حول بناء منظومة حديثة: علينا أن نستمد منها ما هو جيد، معتبراً أن موضوع السجن للتجار محور نقاش مهم، وبعضهم ترك التجارة فقط بسبب هذه العقوبة والقوانين الخاصة بالضرائب، مشيراً إلى أنه يتم العمل على تشكيل لجان في غرف التجارة تعمل بالتوازي مع الوزارة ضمن خطة مدروسة تلبي احتياجات الجميع، في حين تعمل غرفة تجارة ريف دمشق وفق رئيسها أسامة مصطفى على إعداد ورشة للخروج بورقة عمل لكل قانون على حدة سيتم إرسالها إلى الوزارة.

ليكون رأي غرفة تجارة اللاذقية أن أي تغيير أو تعديل لقانون حماية المستهلك يبقى قاصراً إذا لم يترافق مع

الجمارك الآن تتجاوز دورها وتتدخل بعمل الورش والمحال والمصانع بشكل قمعي

تعديلات قوانين الجمارك والمالية والضرائب، وغيرها من القوانين المتعلقة بقطاع الأعمال، كما أوضح نائب رئيس الغرفة بلال إبراهيم.

البيان الحكومي قفزة نوعية

البيان الحكومي يشكل قفزة نوعية ورؤية واعدة في معالجة الوضع الاقتصادي بصدق وموضوعية، وليس من بروج عاجية كما كان في السابق، حسبما أكد رئيس غرفة تجارة حلب إبراهيم البديوي في تصريح خاص لـ«الاقتصادية»، وقال: بكل صدق لامسوا الوجع، وبينوا أن هذا الوطن يبنى بكل أهله كل من موقعه وإعطاء دور مميز للقطاع الخاص والمجتمع الأهلي.

وعن المطلوب من الغرف، يرى البديوي أن أولها إقامة المعارض الخارجية لإيجاد أسواق جديدة، وأيضاً إقامة علاقات جديدة وتوسيع القائمة مع الغرف في الوطن العربي والدول الصديقة، وكذلك تشجيع الشباب لإقامة مشاريع صغيرة ليكونوا رواد أعمال يتعاملون بشفافية لإدراك النجاح وإيجاد أسواق تجارية.

البديوي قال: لدينا في غرفة تجارة حلب شركة أسواق حلب وعندنا سوق هنانو وضهرة عواد إضافة إلى أراض مخصصة في مناطق أخرى سنعمل على إطلاقها.

وكانت غرفة تجارة حلب قامت قبل عامين بدراسة واقع سوقي ضهرة عواد وهنانو الشعبيين من خلال الاطلاع وتوثيق الحجم الكبير من الدمار والتخريب الذي حلَّ بهما، وأعلنت حينها أنه سيتم العمل على إعداد الدراسات والعروض المناسبة لإعادة إحياء هذه الأسواق، حيث شركة أسواق حلب تملك السوقين، هنانو الذي يضم ٤٥٠ محلاً تجارياً، وضهرة عواد الذي يضم ١٥٠ محلاً وقد تهدما بشكل كبير بفعل الإرهاب.

التشاركية عنوان كبير

كيف تنظر غرفة تجارة حلب إلى التشاركية ومتطلبات نجاحها؟ يؤكد رئيس الغرفة أن التشاركية عنوان كبير، ويضيف: حتى ننجح يجب على الحكومة البدء بورشات عمل تضع أسساً لهذه التشاركية حتى تنجح، ولعل من أهم طلبات الغرف بيان برنامج واضح وأسس تلامس الواقع.

وعن برنامج العمل قال البديوي: نعكف الآن مع بداية الدورة لوضع برنامج عمل يعتمد على أسس منسجمة مع الواقع الذي نعيشه اليوم، وأهم عناوين المرحلة إيجاد آلية واضحة في التعاون مع المالية والجمارك والتجارة الداخلية نكون فيها فريق عمل واحد.

وتابع في البرنامج: إعطاء دور مميز للجنتي رواد الأعمال وسيدات الأعمال، ومعالجة موضوعات كثيرة فيها وجع الشارع التجاري، إضافة إلى استثمار أملاك الغرفة بأدق المعايير وما يحقق من إيراد وخدمة، وهذا الموضوع يحتاج إلى لقاء خاص نشرح فيه الكثير، لافتاً إلى أن غرفة تجارة حلب هي أقدم غرفة تجارة في الوطن العربي تأسست عام ١٨٨٥، معيداً التأكيد حول الدور والمطلوب من الغرفة أنها عناوين كبيرة وهي بصدد إعداد برنامج لها، ولعل أهم ما فيها أن يكون هناك دائماً انسجام وتعاون مع غرفة صناعة حلب، وأن نكون فريق عمل واحداً، يرمم ويبني لمستقبل واضح المعالم يعيد حلب إلى رونقها الحضاري.

رئيس غرفة تجارة حلب شدد مجدداً على وجوب أن يكون هناك برنامج عمل يوضع بشفافية، وأضاف: هناك تراكمات من السابق لم تُعالج وهذا بسبب الأداء الحكومي السابق وعدم تعاون الغرف من خلال اتحادها في نقل هموم الشارع التجاري.

وبشأن أبرز المعوقات التي تعوق عمل قطاع الأعمال بالشكل الأمثل؟ قال البديوي: يجب إيجاد آلية للتعاون مع وزارة المالية للانتقال من مرحلة الجباية التي أدت إلى إغلاق مصانع ومحال تجارية إلى وضع ضريبة مع الموجود الآن، وأضاف: الجمارك الآن تتجاوز الدور المنوط بها إلى دوريات على الورش والمحال والمصانع بشكل قمعي، وأيضاً من المهم جداً معالجة موضوع المنصة التي ثبت فشلها، وكما ذكرت نعمل في إعداد برنامج منسجم مع الواقع نعرضه على الفريق الحكومي.

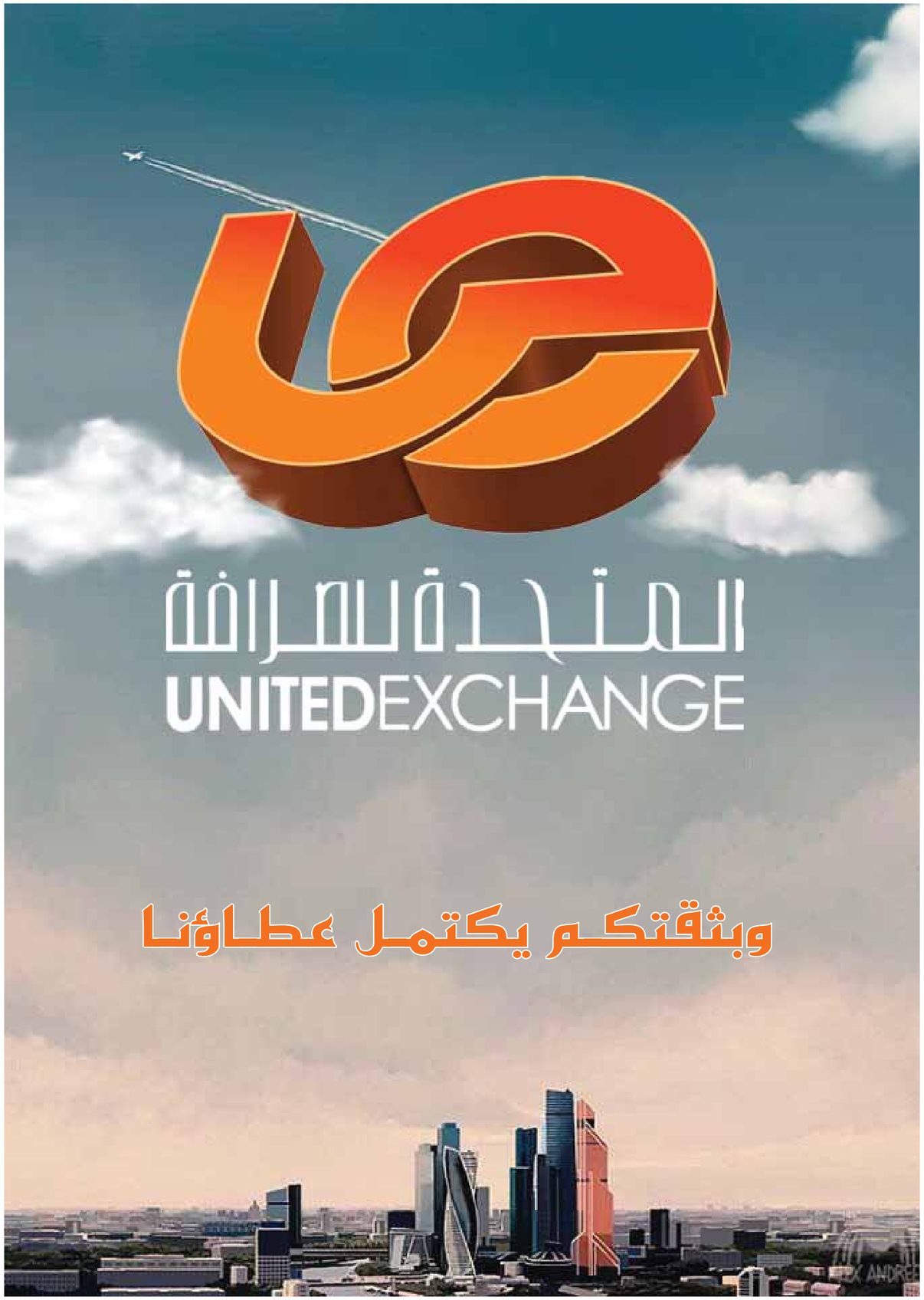

الاقتصادية
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

المشرف العام
عبد الفتاح العوض

مدير التحرير
هني الحمدان

المدير الفني
لارا عبد الكريم توما

المدير المسؤول
نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٠١١ـ ٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠
فاكس: ٠١١ـ ٢١٣٩٩٢٨

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٣/ ١٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٢٤

القطاع الصناعي على موعد مع التغيير الكبير

الفاسدون يعارضون إصلاحاً حقيقياً للصناعة السورية

وزير الصناعة: الانسحاب من بعض القطاعات الصناعية خطوة ستكون مربحة

■ هني الحمدان

في خطوة وصفت بالإيجابية قد تعكس تشخيصاً حقيقياً بأهمية إصلاح القطاع العام وتطويره ما يخدم المصلحة الوطنية، جاء كلام وزير الصناعة الدكتور محمد سامر الخليل بتأييده لرؤية رئيس مجلس الوزراء حول ضرورة تحديد دور الدولة في القطاع العام بشكل واضح ووضع برامج جادة لتطوير واقع الصناعة... والسعي لاحقاً لوضع برامج تطوير هذا القطاع، ورأى الوزير أن هناك خسارة كبيرة جداً في وزارة الصناعة، وهناك أيضاً معادلة صعبة وخطرة تتمثل بحقيقة خسارة عدد كبير من الشركات والمؤسسات والمعامل التابعة لوزارة الصناعة، وبالتالي خسارة الوزارة وخسارة الخزينة العامة للدولة، مقابل وجود عدد محدود من الرابحين الانتهازيين والفاسدين.

والوزارة « ستقوم بتغيير هذه المعادلة بشكل عاجل غير آجل، وبكل هدوء وأناة ووفق دراسات جدوى اقتصادية لا تستبعد أي خيار كان، فالانسحاب من بعض القطاعات الصناعية قد يكون خطوة إيجابية ومربحة بالنسبة للقطاع العام، ولن تتردد الوزارة بالمبادرة لاعتمادها في سياق التحول من دور التشغيل إلى دور التنظيم المدروس والمخطط».

وقف نزيف الخسائر

يصب هذا التوجه في ضرورة إحياء القطاع العام من خلال معالجة حال واقع الشركات الصناعية المترهل، وإنقاذها من الحالة التي وصلت إليها، علماً أن نزيف المال والوقوع في مستنقع الخسائر بعيد عن تحقيق أي من العوائد الاقتصادية المأمولة، وأن واقعاً كهذا لم يعد مقبولاً، ولا بد من التفكير جدياً في وضع حد ينتشل الشركات الخاسرة من براثن ما وصلت إليه من أوضاع مأساوية إنتاجياً وتسويقياً، والتوجه الذي تحرص عليه الحكومة هو البحث عن مقاربات جادة تقلل من حجم النزيف، وتعيد الحياة ولو بحدود مقبولة لبعض الشركات وفق طرحها للتشارك مع الخاص أو اتباع طرق تكون اقتصادية أفضل من أن تبقى بحال كهذه..!

ولا شك أن التوجه الذي تسعى الحكومة لبرمجته ممثلة بوزارة الصناعة يحمل معه الكثير من الطموحات والتطلعات الإيجابية تجاه إصلاح حقيقي لقطاع الصناعة الخاسر، الذي كبّد الخزينة الملايين بلا فائدة تنعكس على عامليه ولا على القطاع، وهذا التوجه يقلل من مستوى تراكم الخسارة عاماً بعد آخر، ويضع نهاية لقنوات الفساد واستفادة البعض من الإدارات جراء بقاء الوضع الراهن على حاله حسب وصف أحد مديري شركة صناعية فضّل عدم ذكر اسمه....!

قلب المعادلة

وزير الصناعة تقدم بمقاربة اقتصادية حسب ما تم وصفها بأنها تقوم على دراسات جدوى شاملة لواقع الشركات وإمكانية الاستفادة من بعضها وفق صيغ سيتم اعتمادها، كل ذلك يدل على حرص الوزارة وتوجهها لأجل اتخاذ قرارات مدروسة وسليمة، ربما تسهم في قلب المعادلة الحالية التي ألحقت بالشركات الإنتاجية الخسائر، وخرجت من دائرة الربح والعائدية المطلوبة، بل صارت عبئاً كبيراً على الخزينة العامة للدولة، ولا ضير هنا أن يكون الاقتراح المناسب هو الانسحاب من بعض القطاعات الصناعية من خلال إدخال القطاع الخاص لإعادتها إلى الواجهة الإنتاجية بالخطوة الجريئة والأكثر موضوعية، وبهذا التوجه إن تم قد تصل الصناعة إلى جملة فوائد تنعكس على القطاع برمته، والتحويلات ستكون من دون شك وفق مقاربات اقتصادية مدروسة، قد تحقق الخيار الإيجابي الناجح.

فتخلي الدولة عن بعض الأنشطة الصناعية ليس تراجعاً عن مسؤولياتها، بل يأتي في إطار تنظيم النشاط الصناعي والاقتصادي بشكل أكثر كفاءة، حيث تصبح الدولة جهة تنظّم وتوجّه القطاع العام نحو تحقيق أقصى استفادة ممكنة.

هناك خسارات كبيرة جداً في شركات الصناعة.. وهناك معادلة صعبة وخطرة

من التشغيل إلى التنظيم

جديد التحول حسب مقاربة الخبير الاقتصادي جورج خزام في دور الوزارة، يعكس رؤية إيجابية نحو التحول من نموذج التشغيل المباشر إلى نموذج التنظيم والإشراف الإستراتيجي، وبهذا التحول قد تتعزز كفاءة الأداء ويتاح المجال واسعاً لتطوير قدرات القطاع العام الصناعي حسب خطط واضحة ومدروسة ومؤطرة، وهذا يؤدي إلى منافع تنعكس على الأطراف وقد تصل إلى توازن اقتصادي يسهم في دفع عجلة التنمية والارتقاء بجودة المنتجات.

٢٠٠ مليار قيم مخازين النسيج فقط!

التوجه الصناعي يوحي أن هناك نيات صادقة لإنقاذ القطاع الصناعي بشتى الطرق، وعدم تركه غارقاً، ويأتي هذا التحول من باب الحرص على تحقيق أكبر للمصلحة العامة، فخسارة نشاط وتحولها بمعادلة ما مع الخاص قد تقود لإنقاذ نشاط آخر ويحقق عوائد مالية جديدة.

مثال بسيط: 200 مليار مخازين النسيج !

فقد شهدت السنوات الماضية تزايد أعداد الشركات الخاسرة وتراكم مخازين لمنتجات نمطية تقدر بمئات المليارات، فعلى سبيل المثال فإن قيمة مخازين النسيج أكثر من ٢٠٠ مليار ليرة فقط، وهناك مخازين لمنتجات أخرى بعشرات المليارات، وقد تكون أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الخسائر المتراكمة، هي ضعف في الجانب الإداري، وعدم امتلاك مجالس إدارات الشركات لخطط إستراتيجية واضحة تتعامل مع متغيرات السوق وتضع جميع السيناريوهات المحتملة لتجاوز الأزمات، أو ابتكار مبادرات إيجابية وحلول ذكية تغير بوصلة الشركة من طريق الخسائر إلى طريق الربحية والنمو.

لا خيار سوى الخاص

في بلادنا كثير من القطاعات الاقتصادية تحت الإدارة المباشرة للدولة، وتحقيق أعلى درجات الكفاءة والتطوير يتطلب التسريع من وتيرة مشاركة القطاع الخاص في إدارة هذه الكيانات، لتتفرغ الدولة بعدها للتنظيم والإشراف والتشريع والرقابة الفعالة الصارمة، وهذا هو المطلوب، وهذا ما أثبتت كفاءته كل التجارب الدولية، فلا يمكن للدولة أن تشرف وتراقب وتشرّع وتدير كيانات ربحية وغير ربحية في الوقت نفسه، لذلك من الأجدر تولي القطاع الخاص مسؤولية إدارة وتطوير بعض الكيانات الاقتصادية، حتى لو كانت من باب الخصخصة لبعض الأنشطة مثلاً..!

صحيح أن خصخصة بعض الكيانات الاقتصادية العامة وفق دراسات عميقة وجداول زمنية محددة مهم للقطاعين الخاص والعام على حد سواء، وهي لا تتعدى طروحات الآن، لكن يمكن أن يتم اللجوء إليها لاحقاً.

فالخصخصة تدرّ على خزينة الدولة عوائد مجزية من خلال بيع حصصها، بالإضافة إلى ما ستجنيه الدولة من العوائد التي قد يتم فرضها على أرباح ورؤوس أموال الكيانات التي ستخصص، والتي ستزيد مع الوقت بزيادة العوائد المالية لهذه الكيانات بفعل الإدارة الأكفأ للقطاع الخاص لها، كما أنها توفر على الدولة تكاليف التوسع لتلبية احتياجات السوق، إضافة إلى أنها ستوفر على الدولة عبء تكاليف تشغيل هذه الكيانات من رواتب ومصاريف تشغيل وغير ذلك.

القطاع الخاص أقدر على تفهم احتياجات السوق لكل قطاع، كما أنه أسرع في اتخاذ القرارات ومواكبة التطورات التقنية والفنية التي تزيد من فعالية الإنتاج وجودة الخدمة.

والقطاع الخاص أقدر أيضاً على فهم الاحتياجات التمويلية للكيانات الاقتصادية من سندات أو اقتراض مصرفي أو حتى الدخول في شراكات دولية متعددة تضمن نقل التقنية والخبرات، وهو الأقدر على إدارة الموارد البشرية وتطويرها وصقلها وتركيزها وفق احتياجاته، ووفق قدرات كل شخص، والأقدر على مكافأة المجتهد والمبدع وتحفيز الموظف ليكون عطاؤه أكبر.

هناك دراسات لا تستبعد أي خيار كان و عدد محدود من الرابحين الانتهازيين والفاسدين مقابل خسائر كبيرة للخزينة

لا رحمة لضعيف أو خامل..!

مؤسسات القطاع العام غالباً ما تصل إلى مرحلة من الخمول تتطلب إنعاشاً بجرعة تشاركية، أو ربما خصخصة لنشاط ما تضعها في مسار اللاعودة إلى تحميل خسائرها أو بطء أعمالها، حتى لا تكون عبئاً على الموازنات العامة، وفي كثير من الدول تم هذا الاتجاه لأن تلك المؤسسات أصبحت في حالة شيخوخة مبكرة تتطلب معالجات تضعها في حالة حيوية، وذلك لا يحدث إلا إذا وجدت منافسة تجعلها تبحث دوماً عن التطور والبقاء على قيد الحياة لأن قوانين السوق لا ترحم ضعيفاً أو خاملاً.

أسواقنا اليوم بحاجة إلى مؤسسات وطنية نظيرة تجد نفسها في إطار ووضع تنافسي يسهم في تطوير أعمالها، وتجويد خدماتها ومنتجاتها، وهذا ينعكس إيجاباً على اقتصادنا الوطني، لذلك نتطلع إلى تشاركية أو علاقة أقرب لخصخصة منهجية تضعنا على قدم المواساة مع الشركات المماثلة، وهذا في حد ذاته حافز قوي لنمو الاقتصاد والشركات وتمنعها بميزات تنافسية تجعلها تتطور أكثر وتحقق عوائد أكبر.

ويقول الخبير الاقتصادي جورج خزام: هنالك من يقوم بتسويق فكرة أن خصخصة المصانع الحكومية الخاسرة تعني بأن القطاع العام يتم بيعه للقطاع الخاص، وكأن خصخصة المشاريع الخاسرة تعني البيع القطعي للمصانع الحكومية وانسحاب القطاع العام منها.

أن أكثر المعارضين لفكرة خصخصة القطاعات الحكومية الخاسرة هم الفاسدون المستفيدون من بقاء الهدر وقبض العمولات وسرقة المال العام مع استنزاف موارد الخزينة العامة لمصلحة شبكة من المستفيدين المتماسكين مع بعضهم بقوة الانتفاع وجني المال على حساب الدولة والشعب.

كذلك هنالك الكثير من المعارضين لخصخصة المشاريع الخاسرة ممن لديهم أفكار ثبت بطلانها عن الاقتصاد الاشتراكي وإمكاناته الخارقة ببناء وهم المدينة الفاضلة غير الموجودة سوى في قصص الخيال الاقتصادي.

إن دخول شريك من القطاع الخاص لديه الخبرة الإدارية والعلمية والعملية والتجارية والتسويقية هو لمصلحة المصانع الحكومية الخاسرة.

إن سبب إخفاق القطاع العام في إدارة الاقتصاد السوري هو انفصال الملكية عن الإدارة، حيث أن المدير ليس هو المالك، أما بالخصخصة فإن المدير سوف يصبح مالكاً لجزء من المعمل ومعه حسن سير العمل ما يحقق أعلى ربح وأقل تكلفة بأقل فترة زمنية ممكنة.

«إن أفضل شريك للقطاع العام السوري هو الشريك الصيني في حال اتخاذ القرار بالخصخصة، لأن ذلك سوف يمنع التشارك في نهب المال العام في حال لم تكن الأمانة الكافية موجودة».

ecash
شركة إي كاش للدفع الالكتروني
أجنحة الشام
CHAM WINGS AIRLINES
خدمة جديدة
لأكثر من 800
مكتب سياحة وسفر
+963 11 8094
+963 961103 301

الجمعيات الأهلية ووزارة الشؤون الاجتماعية علاقة تكاملية

استجابة المنظمات الدولية دون المأمول مع تزايد الأعداد الوافدة

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل لـ«الاقتصادية»: نحث المنظمات الدولية على تقديم موارد لدعم الاستجابة العاجلة للوافدين

■ غزل إبراهيم

تواصل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عبر مديرياتها في المحافظات العمل على تحقيق أفضل استجابة ممكنة عبر شركائها من المنظمات غير الحكومية.
وتتنوع الخدمات المقدمة بين الصحية والطبية والغذائية والإغاثية وخدمات الدعم النفسي حسبما صرحت لـ«الاقتصادية» وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل المهندسة سمر السباعي التي أكدت استمرار الوزارة في تقديم الدعم للوافدين.
وأوضحت السباعي أن الوزارة حرصت وفقاً لتوجيهات السيد الرئيس بشار الأسد منذ بدء توافد الأهالي من لبنان بسبب الاعتداءات الإسرائيلية على تقديم جميع التسهيلات والدعم اللازم وتوفير الخدمات والاحتياجات اللازمة لهم، وبالشراكة مع المنظمات غير الحكومية بهدف تسخير كل الإمكانيات لتحقيق أفضل استجابة ممكنة وتلبية جميع متطلبات الوافدين اللبنانيين والعائدين السوريين.
وفي هذا الاتجاه نوهت السباعي بأن الوزارة جهزت بالتعاون مع الشركاء عدداً من مراكز الاستضافة في محافظات (طرطوس، حمص، اللاذقية، حماة، القنيطرة، ريف دمشق)، وقامت برفدها بالاحتياجات اللوجستية والخدمية والإغاثية.

الاستجابة مستمرة

الوزارة تعمل حسب السباعي على تأمين الخدمات اللازمة للوافدين (صحية وغذائية وخدمية وطبية وإغاثية ودعم نفسي)، من خلال تضافر الجهود مع الجهات الحكومية وعبر الشركاء من المنظمات غير الحكومية والفرق التطوعية وفرق الدعم النفسي في كل محافظة بالتنسيق المباشر مع مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل.
وفي إحصائية لحجم المساعدات التي تم تقديمها بالتعاون مع المنظمات منذ بدء دخول الوافدين حتى الآن في مختلف المحافظات السورية أوضحت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل أن الوزارة قدمت أكثر من ٣٢٠٠ سلة غذائية و٩٤٦٣٩ وجبة غذائية عبر المطابخ التابعة لهذه المنظمات والمبادرات التطوعية التي انطلقت لمساعدة الوافدين.
كما تم تقديم أكثر من ١٢٤ ألف خدمة طبية وأكثر من ١٣ ألف خدمة صحية وما يقرب من ٢٤ ألف خدمة إسعاف أولي، إضافة لتقديم الأدوية لأكثر من ٤٤٠٠٠ مريض، على حين تم تقديم الخدمات الإغاثية لأكثر من ١٠ آلاف شخص، إضافة لتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والخدمات القانونية الأخرى لمساعدة الوافدين.
وبطبيعة الحال تأتي هذه الاستجابة بالتزامن مع استمرارنا في تقديم خدماتنا للمستفيدين منها على الرغم من الأعباء والضغوط الكبيرة وزيادة حجم الاحتياجات نتيجة تزايد أعداد الوافدين.

دور المنظمات الدولية

وفيما يخص ملف التعاون مع المنظمات الدولية أشارت الوزيرة السباعي إلى وجود لقاءات مستمرة مع ممثلي هذه المنظمات في سورية لحشد الجهود وتحفيزهم على طلب موارد إضافية لدعم الاستجابة السريعة والعاجلة للوافدين وتلبية كامل احتياجاتهم، عبر التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة لرفد المنظمات غير الحكومية العاملة على الأرض بما يساهم في تلبية احتياجات الوافدين بشكل يحقق الكفاءة والفاعلية المطلوبة في مثل هذا الظرف الاستثنائي، ومن خارج المشاريع القائمة التي تخدم المستفيدين أصلاً.
وكان لهذه المنظمات دور في دعم جهود الحكومة من خلال شركائها من المنظمات غير الحكومية المحلية في العديد من المحافظات وعلى المعابر الحدودية لتقديم الخدمات اللازمة بشكل عاجل.
ولكن لا تزال هذه الاستجابة وفقاً للسباعي غير كافية نظراً لتزايد أعداد الوافدين وبالتالي ازدياد الاحتياجات، وهنا دائماً تقول لنا هذه المنظمات إنها تبذل المزيد من الجهد لحشد موارد إضافية لتأمين كامل الاحتياجات لدعم الوافدين، عبر التنسيق المباشر الذي تقوم به مع وكالات الأمم المتحدة.

الجمعيات الأهلية

وبالتوازي مع عمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هناك جهودٌ مستمرة تبذلها المنظمات غير الحكومية لتلبية كل الاحتياجات اللازمة لدعم الوافدين.

الجمعيات الأهلية تترك بصمة تعايش وتعاون بجهود مثمرة تجاه الوافدين

الجمعيات الأهلية دور لدعم الوافدين والمساهمة في تخفيف الصعوبات والآلام

وللوقوف على الخدمات والاستجابة التي تقدمها هذه الجمعيات كان لـ«الاقتصادية» عدة لقاءات مع عدد من هذه الجمعيات ومنها جمعية دمر الخيرية حيث أكدت رئيس مجلس إدارة الجمعية هدى كحالة أنه في إطار استجابة الجمعية لاحتياجات للوافدين وبهدف المساهمة في تخفيف الصعوبات والآلام التي تواجه الوافدين نتيجة اضطرارهم للنزوح المفاجئ بسبب الاعتداءات الإسرائيلية، وانسجاماً مع توجيهات القيادة السورية الحكيمة وتوجيهات ومساعي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتشبيك العمل الأهلي وتسخير جهوده لخدمة الوافدين نسقت جمعية دمر الخيرية جهودها مع عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية ونذكر منها على سبيل المثال جمعية صندوق الرجاء التنموية ومؤسسة كيوان ومؤسسة جذور واتحاد الجمعيات الخيرية بما يترجم على أرض الواقع وبصورة عملية مفاهيم الإنسانية والتكافل الاجتماعي وإغاثة الملهوف.

الواقع الحالي

ولغاية تاريخه قدمت الجمعية خدمات متنوعة لاستقبال وإغاثة العائلات الوافدة من أطفال وسيدات من مختلف الأعمار ومنها المساهمة في توفير نفقات إقامة للأسر المستفيدة في دمر وضواحيها، كما قامت الجمعية بحسب كحالة بزيارة الأسر في أماكن إقامتهم وتزويدهم بالمواد الغذائية الأساسية وتقديم الألبسة اللازمة المتاحة حسب احتياج كل أسرة مع مساعدة مالية.
إضافة إلى إعداد وجبات طعام لدى الجمعية وتقديمها للأسر المستضافة، وتقديم لوازم إغاثة (فرشات- بطانيات- حرامات) حسب الإمكانيات المتاحة لدى الجمعية.
ولفتت كحالة إلى أن الجمعية قدمت أيضاً العديد من الخدمات الطبية ومنها إتاحة الاستفادة المجانية للأسر الوافدة من خدمات مركز العيادات الشاملة التابعة للجمعية بما يتضمن المعاينة الطبية المجانية وتقديم الأدوية بشكل مجاني وتمويل العمليات الجراحية عند الضرورة حسب الإمكانيات المتاحة لدى الجمعية.
وفي سبيل الدعم النفسي للسيدات والأطفال أقامت الجمعية حفلات ترفيه ودعم نفسي للأطفال.
وعبرت كحالة عن أملها في رفع مستوى قدرة الجمعية وجاهزيتها للاستجابة من خلال المزيد من تشبيك الجهود مع المنظمات غير الحكومية الوطنية وتسعى لخلق علاقة عمل مع الهلال الأحمر السوري الذي تعتبره الجمعية من أقوى الفاعلين على الأرض ونأمل أن تكون إحدى أذرعه التنفيذية الموثوقة لسد احتياجات الأسر الوافدة وتوفير مستلزماتهم.
كما تواصلت «الاقتصادية» مع رئيس مجلس إدارة جمعية الندى نهى العيطة التي أشارت إلى أن الجمعية استقبلت الوافدين اللبنانيين والسوريين في مراكزها بالزبداني والصبورة والمليحة.
وفي إطار الاستجابة السريعة لهم تم توزيع حرامات وحقائب صحية وحليب أطفال وجرابات لـ٥٠ أسرة لمنطقة البجاع، كما تم تقديم حليب أطفال لعمر سنه لـ١٢٠ طفلاً بمنطقة زين العابدين.
وسيتم تقديم وجبات طعام خلال الأسبوع المقبل لـ١٠٠ أسرة في منطقة الصبوره والمخالفات.
وأشارت عيطه إلى وجود تعاون وتنسيق مستمر مع مديرية الشؤون الاجتماعية وهناك قوائم يتم إرسالها بشكل مستمر للمديرية ليتم التنسيق بين الجمعيات والمؤسسات عن طريقهم.
الملاحظ أن الجمعيات الأهلية وبعض الأفراد كل من هذه الفعاليات لعبت دوراً كبيراً ويشار إليه، على حين الوزارة تستعرض إعداد اجتماعاتها مع ممثلون المنظمات الدولية، وهي تعترف ضمنا أنها لا تقدم الصورة الواجب أن تظهرها من الواقع من أجل كسب كل الاحتياجات الإغاثية وتوجيهها للوافدين إلى سورية.
انحصر دورها بالإشراف الخجول، وكان همها عدم تسليط الأضواء على أنشطة الجمعيات والمجتمع المحلي الذي فاقت تدخلاته دور الوزارة برمته.

تقديرات أولية ٨٠٠ مليار ليرة ستوزع بدلاً نقدياً شهرياً

أين سيذهب الوفر المتحقق من تحويل الدعم العيني للدعم النقدي؟

اقتصاديون: للعجز والميزانية وزيادة الرواتب وبتخفيض مستوى التضخم وتحريك العجلة الاقتصادية

■ أمير حقوق

منذ إعلان الحكومة السابقة عن تحويل الدعم العيني لدعم مالي لمادة الخبز مبدئياً في شهر حزيران الماضي، رحبت الأوساط الاقتصادية من أساتذة جامعيين وخبراء وأخصائيين بقرار تحويل الدعم هذا، إذ وصفوه كمرحلة لإنهاء الفساد والهدر بأموال الدولة، القرار الذي لزم الأفراد بفتح حسابات بنكية لتحويل الفرق بين سعر ربطة الخبز بين سعرها المدعوم وسعرها الجديد، دون تحديد موعد للبدء بتحويل الدعم المالي لسيولة نقدية لحسابات المواطنين البنكية.

هذا أثار استغراب العديد من الاقتصاديين وأيضاً الأفراد عن بدء موعد تحويل الدعم وخاصة أنه مضى عليه أكثر من أربعة شهور، متسائلين عن الوفر المتحقق وكيف سيدار ويصرف بشكل إيجابي يسهم بحد ما بتحسين الوضع الاقتصادي سواء بتحريك العجلة الصناعية والتجارية أم بدعم المشاريع الصغيرة أو ربما بالاستثمارات، ليبقى الجواب غامضاً من الحكومة.

«الاقتصادية» حاولت عبر قراءة اقتصادية تحليلية فتح باب الدعم النقدي عبر معرفة موعد البدء به والحديث عن اقتراحات ورؤى حول الوفر المتحقق من الدعم النقدي، عبر آراء ورؤى وتحليلات للأكاديميين والخبراء الاقتصاديين.

يتعلق باستكمال البيانات

تاريخ البدء بتحويل الدعم النقدي لسيولة مالية يتعلق بموضوع استكمال البيانات وربطها بالمصارف من أجل حصول جميع المستحقين على استحقاقاتهم، وهناك الكثير من الأمور التي يجب أن ترافق عملية التحويل، أهمها التوعية والمتابعة ما أمكن ومن الأفضل أن تكون التحويلات أسبوعية وليست شهرية كي لا يتم إنفاقها بغير أوجه الإنفاق المرجو، تبعاً لما أشار إليه عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أثناء حواره مع «الاقتصادية».

سيقلل الفساد والهدر

ومن ميزات التحويل لسيولة نقدية بالطبع سيقلل الفساد والهدر، وفقاً للحلاق، متابعاً: بسبب إعطاء كل ذي حق مبلغ دعم، وسيتم تحرير الأسعار للمواد المدعومة (مدخلات إنتاج ومخرجات منتجات) بشكل كامل، وبالتالي سيحصل كل منتج على مستلزمات الإنتاج من محروقات وطحين وسواها، بما يحتاج وما لا يزيد عن حاجته، وسيراقب هو عملية الإنتاج وتخفيف الهدر بأقصى ما لديه.

زيادة الرواتب

والوفر المتحقق من تحويل الدعم العيني لدعم مالي عبر السيولة النقدية لا بد من أن ينعكس على زيادة الرواتب ومحاولة تخفيف التضخم وتخفيض سعر الصرف ما أمكن، فهي عبارة عن ثلاثية مهمة يجب العمل على كل مفصل فيها بطريقة مختلفة من أجل خلق التوازن وتأمين الاحتياجات بأقل الأسعار

بشكل أسبوعي

الإيداعات المصرفية المتتالية بشكل أسبوعي، هي الحل الأمثل بالوقت الحالي، حسب الحلاق، ولكننا نأمل بتعديل هذا النمط أولاً وأخيراً ليكون الراتب يكفي لتأمين الاحتياجات كاملة، دون تقديم أي دعم، أما في حال وجود حالات كبار السن أو أصحاب الاحتياجات الخاصة أو أبناء الشهداء أو جرحى الحرب أو سواهم، فهم بالطبع أصحاب أولوية لهذا الدعم ويبقى الدعم مستمراً باستمرار الحالة، أي إنه يجب أن يكون الدعم لفئات معينة وليس للمجتمع بالكامل.

زيادة التنافسية

أرى وجوب الخروج من عنق الزجاجة وألا يكون هناك سعران لأي مادة استهلاكية، حتى النقل، يجب أن يكون السعر عادلاً، وأن تكون مدخلات النقل من محروقات محررة والسعر عادل لمن يعمل، ولا داعي لتقاضي أجور أعلى من الحقيقة، وبالطبع هذا الأمر يستلزم إعادة النظر بآليات التسعير لبعض الخدمات وتحديثها وزيادة التنافسية بمقدمي هذه الخدمات.

ألا نعيد اختراع الدولاب!

بالطبع يجب أن يبقى الدعم على التعليم، مع إعطاء ميزات تفضيلية للمتفوقين وأن يبقى الدعم على الطبابة وبعض الخدمات التي تؤمنها الحكومات للمجتمع بشكل كامل، مع إعادة النظر بمستحقي هذه الخدمات فيما بعد من خلال ربطها بالدخل (أو ضريبة الدخل) بحيث تختلف الرسوم بين أبناء الدخل الثابت عن أبناء أصحاب الفعاليات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة، فالأمثلة والتجارب في الخارج كثيرة ويجب أن نستفيد من تجارب الآخرين في هذا المجال، وألا نعيد اختراع الدولاب مرة أخرى، وفق ماختم به الحلاق.

يعود للوزارتين

قرار تحديد موعد تحويل الدعم المالي لسيولة نقدية يعود لوزارتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمالية إثر التخصيص ووضع جدول الدعم، وفق رؤية عضو غرفة تجارة دمشق الدكتور ياسر أكريم.

تجنيب الفاسدين

طالما الفاسد يعمل حتماً سيكون الفساد موجوداً، حسب توصيف أكريم أثناء حديثه مع «الاقتصادية»، فيجب تجنيب الفاسدين من العمل وألا يكونوا أصحاب قرار أو أصحاب نفوذ وسلطة، للقضاء على الفساد رغم أن القوانين تمنع الفساد ولكن الفاسد يلتف على القوانين، وهناك تشوه بمقاييس مستحقي الدعم وتحتاج لإعادة الدراسة، وبالعموم الدعم المالي أفضل من الدعم العيني بسبب الالتفاف الذي يحدث على المواد التي تباع وتشترى.

توفر الشفافية بالوفر المتحقق

وعن العمل بالوفر المتحقق، ففي الواقع يوجد عجز وبالتالي لم يكن هناك وفر، ونعاني مشكلة كبيرة في الإعلام لعدم إعطاء هذا الموضوع دوراً وأهمية، فعندما نتطرق لجانب الوفر المتحقق من تحويل الدعم لسيولة نقدية فيجب أن تتوفر الشفافية لمعرفة الوفر وأين سيستخدم سواء بالعجز أم بالخدمات وغيرها، إذ ينبغي توفر الإعلام لإظهار التشوهات لكوننا بمرحلة الإصلاح لتحقيق النتائج والمعالجة، تبعاً للدكتور أكريم.

إنتاج دخل جديد

وبرأيه، نعاني مشكلة في الفكر، فهل الفائدة الاقتصادية من الوفر المتحقق أم من إنتاج دخل جديد؟ بالتأكيد يجب أن تكون من إنتاج دخل جديد، وفي السياسة الاقتصادية لا نرى البحث عن مصدر دخل جديد للموظفين وللفقراء، لذلك يجب التركيز على إيجاد فرص عمل ودخل جديدة، ولا يعني زيادة الراتب بل زيادة الدخل ولا تقليص الإنفاق بل التفتيش عن مداخل جديدة ربما تزيد الإنفاق وبدوره يتولد دخل جديد للآخرين وتدور العجلة الاقتصادية، وسياسة تخفيض الإنفاق والمشي بالعجز سياسة غير صحيحة.

الفجوة أكثر بعشرة أضعاف

السيولة ستكون بالمتوسط ٢٠٠ ألف ليرة شهرياً لكل أسرة تقريباً أو أقل للأفراد، والفجوة بين الدخل والصرف أكثر بعشرة أضعاف من هذا الموضوع لذلك يجب أن يكون الصرف مساوياً للدخل على الأقل وهو حل موضعي وليس علاجاً نهائياً، برأي الدكتور أكريم.

تحول دعم السلع لدعم المشاريع

ويرى أن الدعم يجب أن ينتهي ولكن بالوقت نفسه ينبغي تأمين دخل يناسب الصرف، والدعم سياسة يمكن أن تقال عن الخبز أو المادة أو الطاقة، ولكن دعم الطاقة أوجد مشاكل كثيرة وأفقد السيولة وولد عجزاً بالميزانية لأن استهلاك الطاقة كبير ولا أحد يستطيع دعمها، وأن يتحول الدعم لدعم المشاريع المختلفة وفتح الشركات المساهمة التي تكاد تكون منسيّة، فيجب على الحكومة توفير وتأمين فرص دخل إضافي وإدخال شركات تضامنية وتكافلية، أما السلع المدعومة فسياسة غير صحيحة وتؤدي إلى البطالة والعمالة المقنعة والعوز والحاجة على مستوى الفرد وبعدها على مستوى المجتمع وبالنهاية على مستوى الدولة.

يمكن تطبيقه بـ٢٤ ساعة

بدوره الخبير الاقتصادي أكرم عفيف، يعتقد أن سياسة الدعم بجلّها من بؤر الفساد الكبيرة وحجم الفساد في الرغيف الذي يقدر بـ٥٠ بالمئة، منها ٢٥ بالمئة سوء صنع و٢٥ بالمئة نقص وزن، وحجم الفساد بالدعم يكون عبر السلع المسروقة، وكان الحل تحويل الدعم لكتلة مالية على البطاقة الذكية، وهو إجراء حكيم وذكي ويوفر مليارات الليرات السورية، ولو كانت النية بتطبيق تحويل الدعم لسيولة نقدية كان بالإمكان تطبيقه بـ٢٤ ساعة عبر عدة إجراءات تحويلية.

سيعود للميزانية

الوفر المتحقق سيعود للميزانية وبالتالي سيرجع لجيوب الأفراد، فعند توفير كتلة مالية يتم العمل بها على تحسين الدخل سواء بشكل بسيط أم جيد ولكن الأمر بمجمله إيجابي، بحسب عفيف.

ينهي حلقة الفساد

وفي حديثه لـ«الاقتصادية»، اعتقد عفيف أن شكل تحويل الدعم العيني للدعم المالي عبر تحويل سيولة نقدية يضعف وجود الشكل الحر من المواد والمشتقات النفطية سواء من المازوت أم الغاز، وينهي حلقة الفساد، لأن فساد الدعم أحد أسباب انهيار الاقتصاد السوري.

AL FADEL
Money transfer & Exchange
EXCHANGE
الفاضل
للصرافة و الحوالات المالية

شبكة الفروع

City	Branch	Address	Tel	Mob	Fax
دمشق	الإدارة العامة	ساحة المحافظة – شارع الفردوس جانب سينما الفردوس	011 9908 011 2229998	0949999908	011 2240333
دمشق	المزة	أتستراد المزة مقابل صالة الجلاء الرياضية	011 2090	0930600666	011 6125200
دمشق	شارع الثورة	شارع الثورة مجمع يلبغا التجاري	011 2331186	0930600611	011 2331149
ريف دمشق	السيدة زينب (ع)	مقابل المقام - جانب مشفى الصدر	011 6487000	0930600602	011 6487100
ريف دمشق	جرمانا	الشارع العام – مقابل عصير هاواي	011 5629090	0989600610	011 5629094
اللاذقية	اللاذقية	شارع ٨ آذار – بناء نقابة الصيادلة مقابل صالة السورية للتجارة	041 2223222	0930600630	041 2223111
حلب	حلب	الفرقان - شارع الاكسبريس جانب بنك سورية الدولي الاسلامي	021 2678610	0930600640	021 2678655
حماه	حماه	ساحة العاصي - شارع القوتلي مقابل المصرف التجاري السوري	033 2214020	0989600690	033 2214121
درعا	درعا	حي الكاشف – شارع الجمهورية بالقرب من المجمع الحكومي	015 2211114	0989600635	015 2211584
دير الزور	دير الزور	شارع صحارى – مقابل البريد	051 328159	0989600688	051 328158
القامشلي	القامشلي	حي الزهراء – الشارع العام امتداد شارع السيد الرئيس	052 432197	0989600614	052 432191
بانياس	بانياس	شارع القدموس – بجانب مؤسسة المياه	043 7726334	0989600675	043 7724532
حمص	حمص	شارع الكورنيش الغربي مقابل مشفى الرعاية الطبية	031 2472076	0989600666	031 2472074

011 9908
www.alfadel.sy
اللإدارة العامة : سورية - دمشق - ساحة المحافظة شارع الفردوس - جانب سينما الفردوس

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٣/ ١٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٢٤

نهب معلن لأملاك الدولة

فجوة بين القانون والتطبيق تتمثل بقرار نزع اليد وتحصيل الاستحقاقات

حاووط لـ«الاقتصادية»: تحصيل 5 مليارات ليرة فقط لاغير من أصل 55 ملياراً العام الماضي

■ شادية إسبر

في جلسته الثلاثاء ٢٢/١٠/٢٠٢٤ ناقش مجلس الوزراء «مشروع الصك التشريعي الخاص بتعديل بعض مواد القانون رقم ٤٣ لعام ٢٠٢٣ المتعلق بإحداث الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة، وذلك ضمن التوجه الحكومي نحو الإصلاح الزراعي والاستفادة المثلى من أملاك الدولة الخاصة بما يخدم متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، حيث تم التأكيد على أهمية الآلية التنفيذية وتوضيح الأدوار بشكل دقيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة، بما يسهم في الوصول إلى الغاية والهدف من إحداث الهيئة».

صك الاستثمار المستدام

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أوضحت أن الهيئة معنية بإدارة أملاك الدولة بموجب القانون رقم ٢٥٢ الخاص بأملاك الدولة والقانون ٦١ الخاص بالإصلاح الزراعي، وهذه الأملاك مختلفة الأنواع ولديها انتشار كبير، وتعد قضية إدارتها واستثمارها وحمايتها من أي أشكال التعديات مسؤولية وطنية تحقق استثمارات ضخمة، وتعود بالفائدة على الدولة وتعزيز مواردها من أجل تنفيذ خطط التنمية، وأنه عند صدور الصك التشريعي سيمكن الوزارة وهيئة أملاك الدولة من تشكيل مجلس إدارتها ووضع رؤية، حيث يمكن هذا الصك الهيئة من إدارة الأملاك بشكل سليم واستثمارها بشكل مستدام، فهل سترى الهيئة النور في المنظور؟ وماذا ينتظر الهيئة من عقبات في طريق تحقيق أهدافها؟

قبل الجلسة بعشرة أيام وتحديداً في ١٠ تشرين الأول الجاري قال وزير المالية الدكتور رياض عبد الرؤوف في تصريح للصحفيين عقب اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي: «الإيرادات المحلية ستموّل حوالي ٨٠ بالمئة من هذا الإنفاق، ولدينا خطة طموحة لتعزيز الإيرادات ولاسيما من خلال تعزيز العائد من إدارة أملاك الدولة».

فإلى أين وصل العمل على أرض الواقع وعلى الأملاك كل هذا التعويل الحكومي الطموح لتعزيز الإيرادات؟ وما المعوقات والتشابكات القانونية والإجرائية التي أثرت في تحقيق هذه الأملاك إيراداتها المثلى؟

• من الواقع إلى أين؟

الاستثمار الأمثل لأملاك الدولة مرهون حالياً بالهيئة ولهذا صدرت تعليمات من رئاسة مجلس الوزراء بالتريث منذ عام ونيف (٣١ آب العام الماضي)، ولجنة القرار ١٣٤٠ للعام ٢٠٢٣ أنهت أعمالها ما يعني أننا بانتظار تشكيل الهيئة لينطلق الاستثمار بالشكل الذي يراد له، واللجنة عملت على مراجعة القانون بحيث يتم توسيع مجلس إدارة الهيئة ليشمل أكبر عدد من الجهات العامة المعنية وتوضيح وتحديد المهام، وفق ما أكد مدير أملاك الدولة في وزارة الزراعة حسان حاووط خلال لقاء موسع مع «الاقتصادية»، وأوضح أنه مع تعليمات التريث كان هناك إمكانية للعودة إلى مجلس الوزراء في حال الضرورة للمشاريع الحيوية والمهمة، إذ يجب أن تدار الأملاك وفق منظور الهيئة التي لم تشكل بعد.

مشاريع مستثناة

• ما المشاريع التي عدتم فيها للمجلس مؤخراً؟

أخذنا موافقة من رئاسة مجلس الوزراء لمشاريع الطاقات المتجددة باعتبارها استراتيجية وطنية لوزارة الكهرباء حتى عام ٢٠٣٠ وموضوع الطاقة حساس جداً وله الأولوية، ونحن نقوم بتخصيص وزارة الكهرباء بأراض من أملاك الدولة لإقامة هذه المشاريع عن طريق عرضها على المستثمرين.

وفق البلاغ رقم ١٧/١٥/ب لعام ٢٠٢٢ المتعلق بتعديل تعليمات استخدامات الأراضي، حصرنا العقارات المخصصة للكهرباء وغير المستخدمة والتي تتوافق مع أحكام البلاغ ووفقها تمت الخريطة الاستثمارية لمشاريع الطاقة المتجددة.

نحن كمديرية نقوم بإبرام العقود التي زودتنا بها وزارة الكهرباء لما يخص أراضي أملاك الدولة، ومن ضمن شروط العقد المستثمر ملزم ببيع الكهرباء إلى وزارة الكهرباء، في السنة الأولى نأخذ منه أجور الأرض وفق الأسعار الرائجة، بعدها يكون مشروعه قد انطلق فتقوم وزارة الكهرباء باقتطاع ١ بالمئة من قيمة الكهرباء المنتجة وتحولها إلى الخزينة كأجور أراضي أملاك الدولة.

استثمار موسمي زراعي

• ماذا عن الأراضي الزراعية؟

كما أخذنا موافقة للاستثمار الموسمي الزراعي لموسم ٢٠٢٤- ٢٠٢٥ صيفي وشتوي، حيث يبدأ العقد ببداية الموسم وينتهي بجني المحصول، وتسديد أجور الأرض يتم قبل أن نقوم بتسليمها، حيث يتم إبرام العقود إما عن طريق المزاد وإما بالتراضي حسب كل حالة وفق أسعار الأراضي المجاورة، وتم توقيع عشرات العقود في هذا المجال وتحصيل عشرات الملايين إيرادات للخزينة العامة تم استيفاؤها فورا، حيث تركزت أغلب العقود في حماة وحلب وحمص.

الأجور المتراكمة بحدود 29 ملياراً تقريباً والإعفاء من الغرامات فرصة لتسديدها

المقالع بين الزراعة والجيولوجيا

• ما الجديد بخصوص المقالع وهذا القطاع الحيوي ولزوم إعادة الإعمار؟

المقالع لها تفصيل خاص أن إدارة أملاك الدولة تملك الأرض والجيولوجيا لها المواد فوق الأرض وتحت الأرض، بما أن المقالع حيوية جداً ولزوم إعادة الاعمار وتوافر قطع أجنبي، هي الحالة الثالثة التي أخذنا فيها موافقة رئاسة مجلس الوزراء على استثمار ملاحة تدمر المقدر إنتاجها السنوي بـ ٢٥٠ ألف طن، وتوقيف استثمارها يعني حرمان البلاد من ٢٥٠ ألف طن ملح سنوياً سواء بتصدير هذه المادة أم لكفاية السوق المحلية.

وعن عدد العقود المبرمة فيها، أوضح أنه بالتنسيق مع الجيولوجيا بلغت حوالي ١١ عقداً بسعر ٣٠٠ ألف ليرة للدونم الواحد، بمساحات شاسعة تقدر بآلاف الدونمات، حيث مساحة ملاحة تدمر تبلغ ١١٢ ألف دونم صالحة لاستخراج الملح منها، وهناك مساحات كبيرة لم تؤجر بعد بانتظار المستثمرين الراغبين.

من مواد الصك

• بالعودة إلى الهيئة، علمت «الاقتصادية» أن الجهات في الوزارات المعنية درست مشروع الصك التشريعي ووضعت ملاحظاتها، وعن الجديد في هذا الصك التشريعي؟

أجاب حاووط أنه تم تعديل المادة رقم ٤ بإضافة فقرة أنه من مهام الهيئة أيضاً إعداد نظام إدارة وحماية واستثمار أملاك الدولة الخاصة، ونحن في مديرية أملاك الدولة نعمل حالياً على إعداد النظام وهو الآن بمنزلة مسودة وعندما تنطلق الهيئة سيعرض هذا النظام على المجلس لإقراره أو تعديله.

وأضاف: من مهام الهيئة دراسة طلبات الجهات العامة لتخصيصها بعقارات أملاك الدولة الخاصة، وطبعاً التخصص أحد أشكال إدارة أملاك الدولة فهو من نظام الإدارة، لكنهم أفردوا التخصيص بحقل أو نظام مستقل، وتم إعداد منصة إلكترونية تشمل أملاك الدولة الخاصة، تسجل فيها تفصيلات العقارات والوقوعات الطارئة عليها، وهي حالياً في رئاسة مجلس الوزراء، وأهم ما فيها أنه يتم تعديلها وتحديثها وفق الوقوعات، كما من المهام إعداد خريطة وطنية لأملاك الدولة تبين تموضعها ومساحاتها وصفاتها التنظيمية، بما يمكن من الاستفادة المثلى منها.

الملف الأكبر التعديات

الملف الأكبر هو اتخاذ الإجراءات القانونية بحق واضعي اليد على أملاك الدولة بمعنى التعديات، وتحصيل الاستحقاقات المالية المترتبة على الشاغلين بوجه غير قانوني، رأي شدد عليه مدير أملاك الدولة، وأوضحه بالقول: هذه المهام نقوم بها كمديرية أملاك دولة، وإزالة التجاوزات واجب وطني تتحمل مسؤوليته عدة جهات تابعة للزراعة والداخلية والإدارة المحلية، فالزراعة تصدر القرار، وقيادة الشرطة تقوم بتنفيذه بشكل فعلي بتبليغ المتجاوز ضرورة إخلاء الأرض، إذ يجب تسليمها بشكل فعلي إلى مندوب أملاك الدولة وهذا لا يتم في أغلب الأحيان، إذ تكتفي الدورية بتبليغ المتجاوز مضمون القرار وأخذ تعهد منه بالإخلاء.

• كيف يحصل هذا الخلل؟

فجوة بين القانون والتطبيق تتمثل بقرار نزع اليد، حيث تؤخذ كل الإجراءات القانونية لكن لا يتم التنفيذ كاملاً، أكد حاووط وأوضح: الموضوع بحاجة إلى تنسيق وتعاون وتضافر الجهود بين الداخلية والإدارة المحلية والزراعة لتنفيذ قرار نزع اليد بشكل فعلي.

برأي مدير أملاك الدولة فإن ملف التجاوزات هو من أضخم الملفات التي تواجه عمل الهيئة مستقبلاً، ولفت إلى أنه في المادة العاشرة لقانون إحداث الهيئة تشكيل ضابطة عدلية لإزالة التجاوزات، بمعنى ستصدر وزارة الزراعة القرار وتنفذه ويمكنها الاستعانة بقوات الشرطة، معتبرا أن الضابطة تحمّل الهيئة مسؤولية إضافية.

تحصيل ٥ مليارات من أصل ٥٥ ملياراً بعد فجوة قرار نزع اليد، فجوة ثانية بين القانون والتطبيق، وفق حاووط تتمثل بتحصيل الإيرادات، فالمبلغ المحصل مثلاً عام ٢٠٢٣ بلغ نحو ٥ مليارات ليرة والمبلغ واجب التحصيل ٥٥ ملياراً، الذي أكد أن المسؤولية مشتركة على مديرية أملاك الدولة وعلى المالية التي تقوم بالتحصيل وفق قانون الجباية العامة، وتم التنسيق خلال الأشهر الماضية مع المعنيين في وزارة المالية لمعالجة هذا الخلل وتزويدها بالبيانات المفصلة للمكلفين لتسهيل قيامها بواجب التحصيل، ونحن نقوم في الربع الأول من كل عام برفع سندات التحقق إلى الدوائر المالية لتحصيلها أصولاً.

القانون ٤ أعفى ٢٩ مليارا كأجور متراكمة من الغرامات

عن القانون رقم ٤ للعام ٢٠٢٤ الذي منح إعفاءات من غرامات رسوم (الري وبدلات إشغال أملاك الدولة وأقساط استصلاح الأراضي الزراعية) شدد حاووط على أن القانون مهم جداً، حيث أعفى الفلاحين من الغرامات وليس من أصول بدلات إيجار أراضي أملاك الدولة المتراكمة، ويوجد الكثير من الفلاحين نتيجة الأحداث خرجوا من أراضيهم ولم يتمكنوا من استثمارها، ولم يتم إلغاء عقودهم ما أدى لتراكم بدلات الإيجار، والإعفاء من بدلات الايجار لا يمكن إلا في حالتين، حكم قضائي أو بنص تشريعي، وعندما يثبت الفلاح أن قوة قاهرة منعته من استثمار الأرض يحصل على حكم قضائي، لكن الكثيرين لا يعرفون التفاصيل القانونية في هذا الجانب لذا تتراكم عليهم بدلات الإيجار لسنوات، وبما أن الغرامات تصاعدية مركبة قد تكون أكبر من البدلات المتراكمة، ونتيجة فروقات الأسعار فإن المبلغ الواجب الدفع من الفلاح كبدلات هو زهيد جداً لأننا لا نأخذ وفق تقلبات الأسعار بل كما هو المبلغ الأول، داعياً الفلاحين للاستفادة من مزايا هذا المرسوم وتسديد الأجور المتراكمة عليهم والعودة إلى أراضيهم لاستثمارها، ومؤكداً أن الزراعة مستعدة لتقديم كامل الدعم والعون لهم، إذ من واجب الروابط والجمعيات الفلاحية شرح الموضوع للفلاحين لأن الكثيرين منهم لا يعرفون مزايا هذا المرسوم.

وعن إجمالي المبالغ قال حاووط: الأجور المتراكمة بحدود ٢٩ ملياراً تقريباً والإعفاء من الغرامات يعطي فرصة جيدة لتسديدها.

العقارات ضمن المخططات

عائدية العقارات من أملاك الدولة الواقعة ضمن المخططات التنظيمية، شرحه حاووط بأن العقارات التي تدخل المخططات التنظيمية تبقى أملاك دولة خاصة تتولى إدارتها واستثمارها وزارة الزراعة ما لم تطلب البلدية نقلها إلى أملاكها، وهناك بعض البلديات يعتقد أن دخول عقارات أملاك الدولة ضمن المخططات التنظيمية، يصبح حق إدارتها للبلدية وهذا غير صحيح، البلدية لا تمتلك حق الإدارة إلا بتسجيل هذه الأراضي باسمها في السجل العقاري عندها فقط يصبح العقار ملك البلدية ويعود ريعه إلى صندوق البلديات وليس إلى الخزينة، لافتاً إلى أن هناك بلديات قامت بهذا الإجراء وأخرى لم تفعل.

كلام في الاقتصاد

البحث عن الموارد!

أتمنى على أحد أعضاء الحكومة أن يقرأ هذه الزاوية، ودافعُ هذا الطلب هو تكرار توصيف حالة الموارد العامة للخزينة، وآخرها كان في اجتماع الثلاثاء الماضي حيث رشح عن الاجتماع / هناك واقع حكومي صعب يتمثل بالعجز المالي المتراكم والذي تزداد صعوبته يوماً بعد يوم، وتضمن هذا الحديث طرحاً يقول: أن الهدف النهائي من رفع أسعار المازوت هو زيادة كفاءة الإنفاق العام وتقليص العجز/ انتهى الاقتباس.

إن تكرار التوصيف من دون طرح حلول يشير إلى نوع من الرضوخ للأمر الواقع، وهذا مرفوض ويفرض واجبات على كل مهتم بالشأن الاقتصادي والمالي أن يشترك بإيجاد الحلول ويتقدم بالمقترحات، فالحلول لمثل هذه المشكلات لا تعتبر مسؤولية الحكومة بشكل منفرد وإنما مسؤولية الجميع، ومن واجب الحكومة بهذه الحالة أن تقرأ وتسمع ما يطرح وتفتح أبواب الحوار خارج إطار الفكر الحكومي.

في الواقع هناك مؤسسات خدمية حكومية تعاني ترهلاً في إداراتها وموظفيها، إضافة إلى سياسات بالية لا ترتقي لمستوى تطور المؤسسات نفسها في بلدان أخرى رغم أنها تؤدي المهام ذاتها.

هذه المؤسسات تحولت إلى دكاكين تستثمر من موظفيها، فالدولة تنفق لبناء المؤسسة وتجهيزها، ومجموعة من الموظفين تجني ريع هذا الاستثمار بطريقة مخالفة للقانون.

ما أكتبه هو نتاج تجربة شخصية خضتها منذ أشهر عندما قمت بتجديد شهادة السواقة، حيث دخلت النافذة الواحدة بالمرور ومررت على ثمانية مكاتب، وكل مكتب كان يطلب مني مبلغاً من المال وكنت أستجيب وأدفع ظناً مني أنها رسوم، إلا أنني في النهاية حصلت على إيصال دفع بـ٢٨٠٠ ليرة من مكتب المالية وإيصال آخر بمبلغ ١٠٠٠٠ ليرة قيمة صور، إلا أن مجموع ما دفعته هو ٦٠ ألف ليرة، أي أن هناك ٤٧٢٠٠ ليرة ذهبت لجيوب القائمين على العمل.

أعتقد أن مواردهم تفوق موارد الرسوم التي تتقاضاها الدولة، فإذا تم سنوياً تجديد مليون شهادة سواقة بالأسلوب نفسه -وأعتقد أنها حالة عامة وليست خاصة -، سنجد أن هناك فوات موارد على خزانة الدولة سنوياً بمقدار ٤٧،٢٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية.

نحن لا نطالب الحكومة بقوننة الفساد، وإنما نشير إلى ضرورة استثمار مؤسسة حكومية تتمكن من تحويل هذه الموارد لخزانة الدولة.

كنت بزيارة لألمانيا ودخلت مؤسسة البريد ووجدت ضمن هذه المؤسسة ستاند بروشورات عنها، ذكر فيها أن المؤسسة تصدّر يومياً ٦١ مليون رسالة موجهة لمؤسسات الدولة بمعظمها تخص معاملات مشابهة لمعاملات النافذة الواحدة في سورية، هذه الرسائل تحقق موارد للخزينة العامة وصلت إلى ٦٥ مليار يورو سنوياً، وحققت أكثر من ٢ مليار عملية دفع إلكتروني، كما حققت للمصارف موارد رفعت من قدرتها على تمويل مشاريع تنموية.

عدت لسورية وأنا أفكر بالأمر وبدأت البحث عن أرقام تمكنني من إجراء مقاربة حسابيه. قرأت عن خدمات النافذة الواحدة وورد في معرض ما قرأت تصريحاً لإدارة النافذة الواحدة في دمشق تقول فيه: أنها أنجزت ٨٦٥ ألف وثيقة خلال العام. زرت موقع مجلس مدينة حمص لأصل إلى رقم وسطي، وجدت إحصائية عن الربع الأول لعام ٢٠٢٤ ذُكر فيها أن عدد الوثائق الصادرة خلال ثلاثة أشهر بلغ ٦٤٣٠٠ وثيقة. ثم قرأت تصريحاً لمصرف سورية المركزي يقول إنه تم فتح ١،١٠٠ مليون حساب لاستقبال الدعم النقدي، وهناك توقع بأن يفوق عدد الحسابات الجديدة ٢ مليون حساب. بعدها تمكنت من الوصول إلى ميزانيات شركات النقل ومكاتب الحوالات، ووجدت أن هناك أرقاماً كبيرة جداً محققه كموارد من عمليات نقل الرسائل والطرود. تخيلت أن تقوم مؤسسة البريد بهذه العمليات عن طريق المراسلة، وبحساب سريع وبسيط وجدت أننا لو قمنا باستثمار مؤسسة البريد بشكل مدروس وصحيح ووضعنا لها سياسات حديثة، فهذه المؤسسة ستحقق موارد تمكّن الحكومة من تقليص العجز بمقدار ١،٥ ترليون ليرة سنوياً وبشكل متصاعد كل عام كما تمكنها من زيادة الرواتب.

أتقدم من حكومة السيد الجلالي باقتراح أن يتم تحويل مؤسسة البريد إلى شركة مساهمة عامة مغفلة. شركاؤها الإستراتيجيون شركات النقل وشركات الحوالات. وفق القانون رقم ٣ لعام ٢٠٢٣. فشركة كهذه إذا بنيت سياساتها بشكل صحيح ستحقق موارد تفوق موارد استثمار أملاك الدولة، وتساعد بشكل كبير في تقليص العجز والحد من التضخم وتوفر ملايين من لترات المازوت المستهلك بوسائل النقل وتحدّ من الفساد، كما تحدّ من التلاقي الفيزيائي بين المواطن والموظف، وتخلق كمّاً كبيراً من فرص العمل، وتضمن تطبيق القانون بشكل سليم. إذا وجدت الإرادة للشروع بمشروع كهذا فيَدنا ممدودة للمساعدة في كل الدراسات المطلوبة مجاناً.

■ عامر إلياس شهدا

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٣/ ١٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٢٤

العمال والحكومة.. علاقة مفتوحة على كل الاحتمالات

لا يمكن أن نطلب من عامل الاستمرار وهو يتقاضى راتباً مقداره ٣٠٠ ألف ليرة لا يكفيه وأسرته ليومين...!

د. العكام لـ«الاقتصادية»: العلاقة بين العمال والحكومة يجب أن تكون ندية لا تصل إلى صراع

■ شادية إسبر

ماذا جرى بين الحكومة كرب عمل واتحاد العمال كتنظيم نقابي يدافع عن حقوق الطبقة العاملة؛ في بلاد تآكلت فيها هذه الطبقة وتراجع أداؤها الاقتصادي ومستوى معيشتها تحت ضغوط الحرب والعقوبات والحصار الهائلة، والتي دفعت ضريبتها الأكبر القوى العاملة وخاصة في القطاع العام؟

ما السياسات التي اتفق على إنتاجها المعنيان بأهم شريحة اقتصادية، في مرحلة نحتاج فيها إلى أي كفاءة في كل مطرح اقتصادي! كيف نحافظ على من تبقى ونجذب الجدد؟ ما مطالب الطبقة العاملة التي حملها تنظيمها إلى طاولة الحكومة؟ ما الأولويات وما الممكن في ضوء الإمكانيات؟ هل ارتفع الصوت النقابي كما يجب؟ وكيف نحمي حقوق العاملين مع مقاربة مختلفة لقطاعات معينة ظهرت بالتزامن مع تحريك أسعار الخدمات وهيكلة الدعم، وتغييرات اقتصادية على مستوى التشريع والتطبيق مع ثبات الأجور والرواتب الذي يعني واقعاً أن هذا الثبات مع ارتفاع الأسعار هو بمنزلة تراجع؟

العلاقة بين الاتحاد والحكومة

«اجتماع برئاسة رئيس مجلس الوزراء مع المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال ناقش واقع القطاع العام وهموم ومطالب الطبقة العاملة»، عنوان تصدر وسائل الإعلام على مختلف أنواعها ومستوياتها يوم ٤/ ١١/ ٢٠٢٤، كما فتح أبواب الأسئلة عن مخرجات وعد بها المجتمعون بأن تكون ملموسة قريباً، فما الممكن في هذا الظرف الصعب؟

العلاقة بين التنظيم النقابي العمالي والحكومة يجب أن تكون ندية، وعلى اتحاد العمال أن يسعى إلى تحسين أوضاع العاملين ورفع الصوت أكثر مما يقوم به الآن، حسبما أكد أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور محمد خير العكام لـ«الاقتصادية»، وأضاف: أعتقد أن الاتحاد العام يرفع الصوت كثيراً لكن حتى الآن المطالبات بردم الهوة بين الأسعار والأجور لم تجد آذاناً مصغية من الحكومة، وهذا الوضع يجب أن يتغير

بديل التحرير الجزئي من الدعم أن يكون لدينا شبكة أمان اجتماعي

إذ لا يمكن الاستمرار بعامل يتقاضى راتباً مقداره ٣٠٠ ألف ليرة لا يكفيه وأسرته ليومين.

حتماً هناك رؤى مشتركة بين التنظيم النقابي وسياسات الحكومة، رأي للخبير الاقتصادي الدكتور شادي أحمد الذي شدد خلال لقاء مع «الاقتصادية» على أنه لا يمكن إطلاقاً أن تنجح سياسات حكومية ما لم تكن طبقة العمال متضامنة مع التوجه لكي نضمن فعالية إنتاجية كبيرة وزيادة في كفاءة العمل، لافتاً إلى أن لدى الكثير من أفراد الطبقة العاملة مخاوف من أي عملية تشاركية حيث تُفهم أنها عملية خصخصة وسوف يفقد العمال مكاسبهم ولو كانت قليلة، لكن بالتأكيد لا توجد خصخصة، ما دام الحامل الأساسي وصلب الطبقة الوسطى التي هي الحامل الاجتماعي والاقتصادي اللازم لأي عملية تنمية.

المتممات حل إسعافي

عندما تحدث رئيس الاتحاد عن متممات الأجر كأنه أقر بأنهم يتفهمون ظروف الحكومة بأنه من الصعوبة منح رواتب بدء تعيين وزيادات رواتب تردم الهوة، وإلى الآن لا يوجد على طاولة الحكومة قوانين جاهزة، فعلى الأقل يجب القيام بتعديلات إسعافية لمتممات الأجر كتعويضات العمل الإضافي والمسؤولية والاختصاص والانتقال والتعويض العائلي، حسبما قال الدكتور العكام، وأضاف: كل التعويضات الملحقة بالأجر تحتاج لإعادة النظر لتواكب المتغيرات، والأمر سهل يمكن أن يحدث بسرعة إذ يوجد سابقاً مشروع قانون بهذا الخصوص عندما كان الملف في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تم إنجازه عام ٢٠١٧ لكن الملف انتقل إلى وزارة التنمية الإدارية التي وعدت بإنجاز قوانين سريعة ومضى على الوعد ٧ سنوات، لا المشروع الذي كان في الشؤون رأى النور ولا القوانين التي وعدت بها التنمية رأت النور، وهذا هضم لحقوق الموظفين.

تحريك أسعار وثبات رواتب!

كيف نحمي الطبقة العاملة من أثر تحريك أسعار الخدمات؟ من وجهة نظر الاقتصادي أحمد أن هذا هو السؤال الصعب والاستحقاق الأكبر والأهم، ولاسيما بعد رفع الدعم عن الكثير من المواطنين، وأضاف: رفع الدعم انعكس على الأسعار بحيث ارتفع معظمها وقلت الخدمات، ونحن نرى ذلك من خلال الذهاب إلى المشافي وتكاليف المدارس والنقل المرتفعة، أعتقد أنه بعد عملية التحرير الجزئي للدعم يجب أن يكون لدينا بديل والبديل هو شبكة أمان اجتماعي.

توفر ما نسميه سلة الخدمات والسلع الأساسية اللازمة للعمال من أجل سد النقص والفاقد وارتفاع الأسعار الذي حدث من خلال عملية رفع الدعم والتضخم الكبير الذي يحدث.

برأي الدكتور العكام أن لموضوع تحريك أسعار الخدمات مقاربتين، رئيس مجلس الوزراء تكلم أنه لم تعد الدولة قادرة بوضعها الحالي على تقديم خدمات مجانية وشبه مجانية، إذا لا بد من رفع مقابل الخدمات المجانية وهذا بالتأكيد أمر مقبول ويحسن من ريعية وجودة الخدمة ويجب أن يكون هناك أنظمة مالية تضمن أن يذهب جزء من هذه التعويضات إلى العاملين الذين يقومون بتقديم الخدمات، وهذا يحتاج إلى أنظمة لتوزيعها ووزارة التنمية الإدارية فشلت أيضاً في موضوع الحوافز ما أضاع كثيراً من حقوق العاملين.

وشدد العكام على أن تحويل الدعم من سلعي إلى نقدي سيوفر على الدولة مبالغ كبيرة كانت تذهب إلى غير مستحقيها ويجب أن تنعكس هذه الكتلة النقدية على العاملين، ما يتطلب إنتاج قوانين لتنظم علاقات العمل في القطاعين العام والخاص تتناسب مع الواقع وتأخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل كل فئة من العاملين المتماثلين، فوضع كل علاقات العمل في القطاع العام تحت قواعد موحدة خلل استمر وتتحمل مسؤوليته وزارة التنمية الإدارية، كما أن قانون العمل يحتاج للمراجعة وإعادة النظر بقانون التأمينات، وكل هذا يأتي في إطار ما تحدث عنه رئيس الوزراء حول إنتاج سياسات.

قطاعات عبء على الدولة

عن تغيير مقاربة القطاع العام الصناعي والإنتاجي، أشار الخبير الاقتصادي أحمد إلى أن هذا القطاع تضرر كثيراً نتيجة الحرب، وقال: نحن نفتقد الإدارات التي تستطيع العمل بحرية وبكفاءة عالية، بعضها يتعلق بالإدارة ذاتها وكيفية انتقائها وخبرتها، والبعض يتعلق بالقوانين التي تربك عمل هذه الإدارات، هذا الأمر جعل مساهمة القطاع الصناعي والإنتاجي ضعيفة ما يقتضي أن تكون هناك مقاربة مختلفة، ما

لا يمكن إطلاقاً أن تنجح سياسات حكومية ما لم تكن طبقة العمال متضامنة

الدور الجديد له؟ كيف يمكن أن يعمل بكفاءة عالية؟

أحمد أضاف: تميل النيات والاتجاهات نحو أن يكون لدينا شكل من أشكال التشاركية يتم فيها التعاون بين القطاعين العام والخاص بحيث إن القطاع الخاص يملك مرونة في الحركة وخبرة في الإدارة، والقطاع العام لديه بنى إنتاجية، صحيح أن معظمها متآكل، لكنه على الأقل لديه انتشار وبعد اجتماعي، وبالتالي يجب الحفاظ على سياسة الدولة بحيث يكون لدينا جذب وامتصاص للعمالة وتجفيف للبطالة من خلال التوظيف والتشغيل، وفي الوقت ذاته يجب أن تعمل هذه المنشآت بكفاءة عالية وربحية، والدور الاقتصادي لا يقل أهمية عن الدور الاجتماعي.

عن الموضوع ذاته، بمنظور أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور العكام أن هذه القطاعات اليوم عبء على الدولة، والقصد من هذا الطرح أن يتم توقيف سياسات التوظيف الاجتماعي لأنها تسببت بفائض عمالة غير ماهرة، وما زاد الأمر سوءاً هو هروب العمالة الماهرة من القطاع العام نتيجة تدني الأجور وهذا تسبب بكتلة كبيرة من العمالة غير الماهرة وغير الضرورية أصلاً، ففي القطاعين الإنشائي والصناعي يجب أن يكون التشغيل على أساس الريعية الإنتاجية.

من التشغيل إلى التنظيم

الحديث عن الانتقال من التشغيل إلى التنظيم يعني إيجاد حلول للشركات الخاسرة أو المخسرة وتوقيف عملية التشغيل الاجتماعي، وإيجاد حلول مرضية للعاملين الموجودين حالياً، وهذا يحتاج إلى حلول جريئة، فوظيفة براتب متدنٍ ومهارة متدنية تؤثر سلباً على مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة، شدد الدكتور العكام وأوضح أنه إذا وجدنا في مكان معين أن تدخل الدولة المباشر غير مجد فلنترك ذلك للقطاع الخاص وتكون الدولة مشرفاً لتنظيم الخدمة.

من جانبه الخبير الاقتصادي أحمد بيّن أن المقصود مما تم التداول به في الاجتماع ألا تكون الدولة فقط في إطار التشغيل أي الإنتاج والإشراف عليه من أدق التفاصيل إلى إنتاج كل شيء إلى تغطية الأسواق، بل أن تعمل الكفاءات والفعالات الاقتصادية بشكل ربحي وإنتاجي اقتصادي على حين تقوم الدولة بتنظيم السياسات العامة في الاقتصاد من حيث التأثير على البيئات الأربع، التشريعية بمعنى وضع وتنفيذ القوانين التي تشمل تنشيط الحركة الاقتصادية، والتنظيمية بمعنى أن يكون لديها تلك المؤسسات القائمة على الرقابة لكن ليست رقابة تدخلية، والبيئة الثالثة هي التمويلية بأن تقوم الدولة بتوفير منافذ التمويل من خلال المصارف والموازنة والصناديق التي يمكن تأسيسها لأغراض متعددة، أما الرابعة فهي التشغيلية بفتح مجال التشاركية بشكل كبير وهذا الأمر يؤدي إلى تطور القطاعين العام والخاص.

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

كي لا تفشل مشاريع الشباب

يعيش المجتمع السوري بلا شك في ضائقة اقتصادية كبيرة جداً نظراً للكثير من الأسباب التي أفرزتها الحرب منذ ١٣ عاماً لغاية اليوم، وإن اختلفت تلك الأسباب شكلاً من عسكرية أمنية إلى اقتصادية مؤخراً، ما أرخى بظلاله على معيشة السوريين الذين تقبع نسبة كبيرة منهم تحت خط الفقر، معانين من انعدام أمن غذائي مترافق مع انخفاض القوة الشرائية لدخولهم المنخفضة أساساً نتيجةً للتضخم الذي يضرب الاقتصاد السوري ونتيجةً لانخفاض سعر صرف الليرة السورية على مر عمر الحرب أيضاً، إضافة إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة.

ونظراً لذلك، فإن التوجه الشعبوي أضحى يتزايد في محاولة خلق مشاريع أو أعمال جانبية تدرّ دخلاً للأسرة السورية تساعد في سد رمق الاحتياجات اليومية، وأضحى الفكر الاستثماري (ولو بالحد الأدنى) هو الصفة الغالبة لدى معظم الشباب الذين لم يتمكنوا من السفر خارجاً (أو لديهم ظروف تمنعهم من ذلك)، أو ممن يتمسك بالبقاء في الوطن والعمل به، وأصبح هذا الفكر يبحث عن إنشاء مشاريع صغيرة أو متناهية في الصغر في شتى المجالات متأملاً بالكلام الحكومي عن أن هذه المشاريع ستتلقى كامل الدعم لكونها عماد الاقتصاد السوري منذ الأزل.

وفي هذا الصدد، فإن الحديث الدائر الذي يحبط آمال الشباب يتعلق بالمشكلة التمويلية لهذه المشاريع، وهي بلا شك مشكلة قائمة بذاتها، لكن يجب ألا تكون العامل الوحيد المسبب لإحباط أفكار الشباب السوري، حيث يجب توافر الوعي الكامل لدى رواد الأعمال الشباب بأن إخفاق أي مشروع ناشئ لا يقتصر على نقص التمويل بحسب دراسات إحصائية عالمية، بل يعود لجملة من الأسباب يأتي نقص التمويل أقلها تأثيراً سلبياً، فوفق إحصائية للمستثمر Bill Gross صاحب شركة Idealab شملت أكثر من ١٠٠ شركة على مدار ٢٠ عاماً، تبين أن أسباب إخفاق الشركات الناشئة هي نقص التمويل (١٤ بالمئة)، ثم هشاشة نموذج الأعمال Business Model (٢٤ بالمئة)، تلاها ضعف فكرة المشروع (٢٨ بالمئة) ثم عدم تماسك الفريق (٣٢ بالمئة)، على حين كان أهم العوامل المؤثرة لفشل هذه المشروعات هو التوقيت الخاطئ لبدء المشروع (٤٢ بالمئة).

ما يعني أن المشكلة التمويلية «وإن كانت من أسباب الفشل لبعض المشاريع»، إلا أنه من الواجب التأكد من صحة توقيت المشروع وقابلية السوق للتفاعل مع فكرته من خلال القيام بمجهود تسويقي مهم دون الاتكال على الارتباط العاطفي بفكرة المشروع فقط، فالمُنتَج أو الخدمة ومهما كانت جودتها وميزاتها تحتاج إلى التسويق والترويج الجيد سواءً في الأسواق أم في المعارض، وحتى في الإعلام، وعند الحديث عن الإعلام أعتقد أن إطلاق برامج تلفزيونية تختص بتسليط الضوء على بعض هذه المشاريع المنتجة لبعض أصناف السلع، أو المشاريع المقدّمة لبعض أنواع الخدمات هو أمر مفيد جداً يسهم بشكل أو بآخر بإيصال صورة جيدة عن هذه المشاريع ويخلق لها رافداً تسويقياً إضافياً وسهولةً في نفاذ السلعة وقناةً بيعية مهمة لها، ما يسهم بشكل أو بآخر في تطور المشاريع وريادتها.

كما أن فكرة التشبيك مع المشاريع الأخرى (من خلال راعٍ حكومي/ خاص لذلك)، قد يحقق نوعاً من التكامل بين المشاريع ويصبح بوابةً لتنشيط كل المشاريع المتشابكة، وفي هذا الصدد، لا يمكن إغفال الدور الحيوي المهم الذي يجب أن تلعبه هيئة تنمية المشروعات وهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات لجهة وضع الحجر الأساس لهذه المشاريع لتصبح لديها القدرة العلمية والعملية لتصدير فوائض منتجاتها، وذلك بعد الترويج الصحيح لها وممارسة جميع سياسات التصدير الناجح سواءً من حيث الإنتاج المطابق لمعايير الجودة أم التعبئة والتغليف أو أسلوب وإستراتيجيات تقديم الخدمة، انتهاء بالترويج وتنفيذ سياسات البيع.

وعطفاً على ذلك نقول: إن سورية بحاجة إلى مشاريع جميع أبنائها ومن دون هذه المشاريع فلا قيامة اقتصادية للبلد، فالرقم الذي يتم تداوله عن أعداد هذه المشاريع في دمشق وريفها مثلاً والبالغ ٦٠٠ مشروع (بخلاف المشاريع المنضوية في اقتصاد الظل) لهُو مصدر تخوّف من أن بعض هذه المشاريع يتعرض بالفعل لفشل في انطلاقته، ما يحتّم جعل مكافحة إخفاق مشاريع الشباب ورواد الأعمال أولوية قصوى للحكومة الجديدة.

■ د. علي محمد

ما انعكاس رفع سعر المازوت على الزراعة؟

المنتجون الصغار مهددون بالخروج من السوق

السلوم لـ«الاقتصادية»: سيترك زيادة كبيرة في التكلفة الكلية للإنتاج ويقلص هامش الربح بشكل حاد

■ هني الحمدان

تأتي خطوة اتخاذ قرار رفع سعر المازوت الزراعي في وقت حساس للغاية بالنسبة للمزارعين، الذين يعتبرون المازوت شريان إنتاجهم الرئيس. القرار أثار جدلاً واسعاً حيث يرى كثيرون أن هذا التحرك سيلقي بظلال ثقيلة على الزراعة، ويهدد استمرارها في ظل التكاليف المتصاعدة.

صوت حال المزارعين

نحن بحاجة إلى سياسات اقتصادية تحفظ حقوقنا، وتراعي واقعنا، وتضمن لنا مواصلة العمل في الأرض، فهي ليست مجرد مهنة، بل رسالة ومسؤولية، والأرض تزرع لتطعم الجميع، لسان حال بعض الفلاحين..!

إننا نجد أنفسنا في مواجهة تحديات جديدة تضاف إلى أعبائنا المتراكمة. هذا القرار برفع أسعار المازوت من ٢٠٠٠ ليرة إلى ٥٠٠٠ ليرة لليتر يمثل ضغطاً مباشراً على القطاع الزراعي. نحن، الذين نتحمل التكاليف المرتفعة من أجل استمرارية زراعة الأرض وإنتاج الغذاء، نجد أنفسنا اليوم أمام معضلة يصعب معها تحقيق الاستدامة.

المزارع يعتمد على المازوت في كل خطوة من خطوات الزراعة؛ من تحضير الأرض للزراعة، إلى الري والنقل، وحتى الحصاد. إن أي زيادة في سعر المازوت ستنعكس فوراً على تكاليف الإنتاج، وستجعل هوامش الربح شبه معدومة. وبدلاً من أن نسهم في تعزيز الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للبلاد، سنواجه تحديات تهدد بقاءنا في هذا المجال، وقد يُدفع الكثيرون منا لترك الزراعة، لأن تكاليفها باتت تفوق عوائدها.

ارتفاع تكاليف الإنتاج المباشرة.

حول واقع وأثر القرار بين الباحث الاقتصادي محمد السلوم لـ«الاقتصادية»: أن تكاليف الإنتاج في الزراعة السورية تتأثر بشكل مباشر بأسعار المازوت، حيث يعتمد المزارعون على المازوت في مراحل الإنتاج كافة، من تجهيز الأرض والري إلى الحصاد والنقل. رفع سعر المازوت بمقدار ١٥٠ بالمئة يعني زيادة كبيرة في التكلفة الكلية للإنتاج، ما يجعل المزارعين مجبرين على رفع أسعار المنتجات الزراعية. هذا القرار يقلص هامش الربح بشكل حاد وخاصة المحاصيل المسعرة من الحكومة كالقمح والشعير مثلا، ما يجعل العمل في الزراعة مخاطرة قد تكون غير مضمونة الربح للمزارعين الصغار، فيدفعهم إما إلى تخفيض الإنتاج أو إلى الخروج من السوق كلياً.

تأثير زيادة تكاليف الإنتاج في الأمن الغذائي

الزراعة ليست مجرد قطاع اقتصادي، بل هي أساس الأمن الغذائي للبلاد. رفع تكاليف الإنتاج سيدفع المزارعين نحو تقليص إنتاجهم، الأمر الذي سيقلل من حجم الإنتاج المحلي للغذاء ويزيد الاعتماد على الاستيراد، وخاصةً مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً. هذا التوجه يضع البلاد في موقف حرج، ويهدد بتحولها من بلد منتج لبعض المحاصيل الأساسية إلى مستورد مكلف، ما يزيد من الضغوط الاقتصادية في ظل العملة المحلية المتدهورة، حسب رأي السلوم.

يقلل من حجم الإنتاج المحلي للغذاء ويزيد الاعتماد على الاستيراد

تشوهات سوق المازوت !

سوق المازوت في سورية يعاني تشوهات سعرية واسعة حسب وصف «السلوم»، بسبب وجود عدة أسعار للمازوت، ما أدى إلى نشوء سوق موازية. هذا القرار الجديد قد يؤدي إلى اتساع السوق السوداء، حيث يلجأ بعض المزارعين إلى شراء المازوت من السوق الموازية بسبب عدم توفره بشكل دائم في القنوات الرسمية.

تأتي القرارات الأخيرة وكأنها محاولة للتنصل من مراقبة ومحاسبة الأسواق الموازية ومنع تهريب المازوت، ما ينعكس بشكل مباشر على المزارعين الذين يتحملون أعباء هذه الفوضى. فمع ارتفاع سعر المازوت المدعوم، أصبح المزارعون ضحايا العجز عن فرض الرقابة الصارمة على تهريب الوقود وتداوله بطرق غير مشروعة. بدلاً من تشديد العقوبات على التجار الذين يستغلون هذا الدعم، هذا التنصل من المسؤولية يُضعف الثقة بالسياسات الزراعية ويفاقم أزمة القطاع ويضعف تحقيق الاستدامة في الإنتاج.

عدم استجابة لمتطلبات القطاع الزراعي

رغم الوعود بدعم القطاع الزراعي، إلا أن القرارات الأخيرة تكشف عن فجوة واسعة بين التصريحات والسياسات العملية. من المعروف أن الزراعة تحتاج إلى دعم حقيقي ومستدام، وخاصةً في بلد يواجه أزمات اقتصادية متكررة.

إن الدعم الجزئي والمحدد يعوق استمرارية الإنتاج ولا يلبي احتياجات المزارعين، فكيف إذا رافقته قرارات تثقل كاهل المنتجين بزيادة تكاليف أساسية، ما يُفقد الدعم أي تأثير ملموس على المدى الطويل، وفق ما قال السلوم.

أهمية تفعيل الصندوق الاحتياطي لدعم الموارد الأساسية

نشير هنا إلى أهمية تفعيل الصندوق الاحتياطي لدعم الإنتاج الزراعي، والذي ينبغي أن يكون مرناً ويستجيب لأولويات الأمن الغذائي واحتياجات القطاع الزراعي، وخاصة في ظل تخصيص مبلغ ٤٠٠٠ مليار ليرة سورية لدعم المشتقات النفطية، مقابل ١٠٠ مليار فقط لدعم الإنتاج الزراعي في الموازنة الجديدة، تفعيل هذا الصندوق سيخفف من الأعباء عن المزارعين، ويعزز استمرارية الإنتاج والاستقرار الغذائي. ويشكل تفعيل هذا الصندوق حماية للاقتصاد المحلي، ويقلل من الضغوط الاقتصادية على المستهلكين ويعزز القدرة التنافسية للمنتج المحلي.

تأثير حاد للمازوت الصناعي أيضاً..!

قبل قرار رفع أسعار المازوت الزراعي سبقه رفع قرار المازوت الصناعي وآخر يخص التدفئة، قرارات أثارت الكثير من التساؤلات إلى أين نحن سائرون وإذا كان حجم التحديات كبيراً، فكيف نعلن إعطاء الأولويات للزراعة والصناعة وتفعيل دورهم لزيادة الإنتاجية، وهناك قرارات تعوق من هذا التوجه وتحقيق الهدف..؟!!

وحسبما ذهب الخبير المصرفي والمالي الدكتور علي محمد فأي حديث عن المازوت الصناعي حديث حساس، ويأتي ذلك من تأثيره الكبير في أسعار السلع والخدمات، فمن خلال العودة للسنوات الماضية كنا نرى أن انخفاض عرض الموارد والمقدم من الحكومة لمادة المازوت، كانت تجعل أسعار السوق السوداء ترتفع، وبدورها كانت تجر السعر الرسمي للمازوت الصناعي معها للارتفاع، وهو ما يحصل دائماً، وبنظرة سريعة، فقد تمّ تسعيره بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٥ بسعر ٥٤٠٠ من الشركات الخاصة، بينما كان السعر الرسمي من شركة محروقات ٣٠٠٠ ومن ثم شهد ارتفاعات أخرى، ليأتي قرار الرفع الرسمي الأخير من ٨٠٠٠ ل.س لكل ليتر إلى سعر التكلفة. وما حصل كان حدوث إرباكات على كل الصعد نتيجة ارتفاعات مادة المازوت، بوقت لا تزال السوق السوداء نشطة. والتحدي اليوم على الجهات الرسمية ضبط كل تلاعبات البعض ومراقبة كل الكميات المخصصة لعدم تسربها ولكي تصب حصراً في القنوات المستهدفة والمستحقة..

وكانت الفعاليات الصناعية وهذا ليس خافياً على أحد أنها تشتري بعض الكميات من المازوت من السوق السوداء لزوم التشغيل وبالتالي حسب كلام الدكتور محمد يجعل بيانات التكاليف التي كانت تقدم للجنة التسعير غير صحيحة أو حقيقية، ويجعل من تعدد أسعار المادة بين تدفئة ونقل وزراعي وتجاري وصناعي وسوق سوداء، مشوهاً سعرياً لسعر المادة بحد ذاتها.

والسؤال هنا: هل الرقابة على الصناعيين والمعامل والفعاليات الاقتصادية التي تحصل على المازوت بالسعر الرسمي فعالة للدرجة الكافية.. أم هناك اعتبارات ومقاربات ما.. أم بيع وتجارة تحت غطاء ما..؟!!

مبادرات وأفكار من خارج الصندوق

ما الذي ينقصنا من أجل التحوّل من النمطية إلى الابتكار؟

دلول لـ «الاقتصادية»: الخروج عن نمطية الإنتاج يتطلب قيام شراكة بين القطاعين العام والخاص

■ بارعة جمعة

تطور كبير في قطاع التكنولوجيا عامة والصناعة خاصة، أفرز متطلبات عمل جديدة لدى قطاع الصناعة، وأخذ بدوره الصناعيين لضرورة التفكير بمواكبة الحداثة، والعمل ضمن أفق السرعة الكبيرة في تغير متطلبات السوق، هذه المؤشرات أخذت بقطاع الصناعة الخاص لطرح أفكار ورؤى جديدة، تعنى بقيام شراكات مع نظيره القطاع الصناعي العام، لما يعانيه من تعثر بالإنتاج ضمن العديد من شركاته.

هي حالة من التماهي على واقع فرض نفسه، بمنتجات جديدة لم تجد طريقها إلى السوق بعد، إما لصعوبة قيام صناعات بها، أو لتأخر هذه الخطوة من المعنيين، ممن لم يدركوا حتى اليوم خطورة استمرار العمل بهذه الصيغة التي تجلب خسارات مركبة، بدءاً بالإنتاج وانتهاء بالتسويق، ليبرز السؤال الأهم اليوم.. ما الغاية من الاستمرار بإنتاج منتجات غير رائجة بالسوق المحلية؟ وما العائق أمام الشركات المتعثرة لاستبدال منتجاتها بأصناف أكثر ربحية؟ و لاسيما التقنية منها.

د.عمار دلول

الصناعي أسامة عجوم

الصناعي عصام تيزيني

مسألة حيوية

تساؤلات لقيت محط اهتمام من صناعيي القطاع الخاص، ممن وصفوا الموضوع بالحيوي والحساس لجهة شركات صناعية كثيرة، كان أبرزها شركتي سيرونيكس وبردى اللتين كانتا محط اهتمام ونقاش رئيس لجنة الصناعات الغذائية في غرفة صناعة حلب أسامة عجوم، كاشفاً بالوقت ذاته عن عروض قام بتقديمها إلى القطاع العام، للعمل وفق فكرة التشاركية ضمن نص المرسوم التشريعي الجديد، لكون هذا الأمر يمس الشركات العامة، ومن المفترض الخروج من قبلها بإجراء يتماشى مع السوق، وإن اضطر الأمر لتغيير المنتج برأيه.

خطوة جريئة تحمل معها خطوات مهمة في مجال الطاقات البديلة أيضاً، وعلى سبيل المثال، يعرض عجوم ضمن حديثه مع «الاقتصادية» ما تلقاه من طلبات لقيام غرفة الصناعة في حلب بدورات لتعليم طرق تصنيع ألواح الطاقة البديلة، التي من الواجب أن تمثل أولوية حكومية، برأيه، عبر تحويل أحد المعامل العامة المتعثرة إلى إنتاج ألواح للطاقة البديلة.

حيث إن الكثير من مشاريع الغرفة، مثل الألبسة، البرادات والتبريد، ومعظم المعامل التابعة لها، استطاعت التحول لهذه المنظومة ومن ثم تطوير نفسها، ليغدو نهج الاستبدال للمنتج اليوم بات حتمياً، فالكثير من المنتجات يصعب تسويقها.

خسائر متكررة

إلا أنه وبالرغم من هذه المحاولات، نجد أنه ما زالت حتى اليوم بعض الشركات العامة تصر على منتجات تؤدي إلى خسارة حتمية، لقلة الطلب عليها، ليبدو أمامنا خياران، الأول: لجوء الصناعي إلى استبدال خط الإنتاج الذي قد يحتاج لرأسمال كبير أحياناً، وهنا تكمن المشكلة، والثاني عليه أن يتماشى مع الفكرة الجديدة، بلجوئه إلى خط بديل أو مستعمل، واستبدال المنتج.

وأمام هذه الخيارات، يعود عجوم ليؤكد الصعوبات التي تواجه الصناعات الغذائية، ولاسيما التي يعتمد منها على الأقماح المستوردة من روسيا، حيث إنه لا يمكن لأحد تأمينها، بينما لا تزال الصناعات التي تعتمد على القطاع الحكومي أكثر نشاطاً، وبالرغم من ذلك، فإن الطلب عليها محدود جداً.

بدائل حتمية

قد تتحمل الشركات المتعثرة فترة أقصاها سنة ومن بعدها سيكون الدمار حتمياً، تحذير حمله رئيس لجنة الصناعات الغذائية بحلب أسامة عجوم، عكس عمق المشكلة التي تواجه القطاع الصناعي، ليبدو البديل برأيه هو تغيير المنتج لشيء أقرب من المنتج نفسه وبخطوط الإنتاج نفسها، أو التوقف عن العمل، وهنا سيكون التوقف النهائي» حكمة « برأيه، كما أن الاستثمار بالأرض من خلال تأجيرها يعد أمراً أفضل للصناعي، والدليل أن الكثير من الصناعيين تخلوا عن خطوط إنتاجهم، مثل الصناعات المعدنية، وقاموا باستقدام خطوط صغيرة، ما يضمن الحصول على مصروف المعمل بالحد الأدنى.

إلى جانب خيارات أخرى، كما فعل الكثير من أصحاب خطوط إنتاج «البلوك»، التي تعرف بالبياضة، تنتج عدداً من الدقائق يتراوح بين ١٢ و ٢٤ بلوكة، ما اضطر أصحابها لجلب مكبس بلوك وتشغيل العمال تفادياً لخسارة اليد العاملة.

كما هو حال صاحب مطحنة في حلب، قام بإدخال خط جديد وهو المعكرونة وجرش العدس، بعد صعوبة تأمين القمح، اتجه لتنويع وتغيير الإنتاج، وبالتالي تنوعت الإنتاجية وتماشت مع أكثر من سوق مع الاحتفاظ بالعمالة لديه، وكذلك معمل السكاكر والمصاص، عبر إدخال خط جديد لإنتاج (المرشميلو) و (الويفر) لكونه الأكثر طلباً بالسوق.

كما أن الكثير من معامل البرادات والأدوات المنزلية، تم تطوير الإنتاج فيها، ولاسيما اتجاه المحركات الكهربائية بالتحول إلى محرك «الإنفلتر»، وبالتالي توفير الكهرباء والإقلاع المنخفض بسحب الأمبير.

فيما اتجهت بعض المعامل لمواكبة حاجة السوق، بتغيير الإنتاج لديها بشكل كلي، كما حصل في أحد معامل المفروشات المعدنية، حيث تم تغيير الخط إلى «بروفيلات» خاصة لتركيب «سيب» ألواح الطاقة الشمسية، نظراً للطلب الكبير عليها.

بدائل تكنولوجية

هي اتجاهات فرضت نفسها، كما هي حال تكنولوجيا المعلومات التي باتت واقعاً لابد من النظر إليه بجدية، لارتباط كل مكونات الحياة اليومية بها، والذي لن يكتب لها النجاح بعيداً عن فكرة التشاركية مع القطاع الخاص وفق حديث مدير فرع السورية (تحت التأسيس) للاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي د. عمار دلول «للاقتصادية»، لكون التطور السريع ضمن هذا المجال، أسرع من تطبيق نظام العقود والمشتريات المتبع لدى قطاع الدولة، والذي بات لا يواكب التطور الحاصل به.

إلا أن لاتجاه التشاركية هنا شرطاً أساسياً برأي دلول، وهو أن يتم منح القطاع الخاص عملية قيادة الإدارة، فهو أكثر مرونة من القطاع العام، أو عن طريق تأسيس شركة مشتركة مع القطاع الخاص وفق قانون الشركة لا العقود.

واليوم بالنظر لما وصلت إليه التكنولوجيا بمجال الاتصالات وأجهزة الخليوي، وبسبب وجود خطوط (Gg)، سيضطر المستخدم للجهاز النهائي، أن تكون عملية شرائه للجهاز من شركة «سيريتيل» نفسها، إلا أن العقوبات تمنع عملية الشراء هذه من شركات «أبل» و«هـواوي»، وهو ما يفرض علينا التفكير بالانتقال لتصنيعه محلياً، كما عملت بعض الدول عبر الاتفاق على تصنيع موبايل محلي بتقنيات عالية وبنسخة» أندرويد» مفتوحة، وبالتالي يمكننا استخدام (5G) وتوطين التكنولوجيا لدينا.

نعم، هي من أهم الصناعات التي من الواجب التركيز عليها، ولا تحتاج لموارد أو رأسمال ولا حتى الهروب من العقوبات برأي د. دلول، لأن صناعة البرمجيات تقوم على استثمار عقول الشباب كما تجلب أموالاً كبيرة، عدا عن كوننا قادرين على القيام بصناعة رابحة وبدون استثمارات كبيرة، لامتلاكنا أكبر خزان بشري متميز بالعالم، كما أن المهندس والمبرمج السوري معروف بذكائه، لذا ما علينا سوى منحه إعفاءات تشمل خدمة العلم وغيرها الكثير، ليبادر للعمل بنفسه.

كل ذلك، في سبيل تحقيق قفزة نوعية بمجال تكنولوجيا المعلومات بصناعة البرمجيات، ومن ثم تصديرها وتأمين القطع الأجنبي من خلالها، بعيداً عن أي استثمار كبير بالمدخلات.

نمطية الإدارة

بالطبع لهذا التوجه أسبابه، العائدة بشكل رئيس إلى أننا حتى اليوم لا إمكانية بالسماح لنا بتصنيع منتج تكنولوجي من الألف إلى الياء، حتى إن منتجات شركة «سيرونيكس»، كانت بمعظمها تعتمد على تجميع القطع المستوردة، وفق رؤية الصناعي عصام تيزيني، الذي أشار في حديثه مع «الاقتصادية»، إلى أن النمط المُتبع في صناعتنا التقنية هو تجميعي، ولا يمكن تطويرها إلا بصناعة مكوناتها الأساسية من قبلنا، حيث إن الشاشات كانت مستوردة أيضاً، ويتم تطبيقها كصندوق هنا ومن ثم يتم إعطاؤها شكلاً مختلفاً، داعياً إلى اتباع فكر غير نمطي، وتأمين العقارات والآلات لهذه الصناعة، ما يضمن تطابقها مع متطلبات السوق المحلية.

إلا أن الموضوع معقد وصعب برأي تيزيني، لعدم توافر إمكانية تصنيع الشاشات الحديثة (البلازما) التي تتطلب خطوط إنتاج جديدة، ناهيك عن أن الخطوط الموجودة غير مؤهلة للصناعة الحديثة، التي تتطور بسرعة ولاسيما في مجال الأجهزة الخليوية، لذا يبدو لدينا الموضوع شائكاً، كما أنه ينسحب على مؤسسات كثيرة، هندسية وغيرها.

آخذاً من توقف معامل الجرارات بمحافظة حمص، والمعاهد التدريبية التي أكل الصدأ آلاتها، مثالاً على عدم وجود استعداد لتغيير نمطية الإدارة في سبيل تغيير نمطية الإنتاج، ما يؤكد وجهة نظره بصعوبة التغيير من الناحية التكنولوجية، لذا يبدو الحل برأيه هو باستثمار المصانع لإنتاج منتج للغرض نفسه، حيث إنه بحدود ٦٠ ل٧٠ بالمئة من التجهيزات في المصانع قادرة على تلبية حاجة المنتج الجديد، شرط توافر العقل الإداري المدبر غير النمطي، الذي يبحث عن حلول تفتح الأفق وتسهم بدوران العجلة الإنتاجية، حيث تواكب العصر بكل تقنياته، داعياً لاتباع نهج القطاع الخاص، الذي يبحث دائماً عن حلول، تضمن التطور والإنتاج.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٣/ ١٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٢٤

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات والسلع الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أثرت نتائج الانتخابات الأميركية وخفض أسعار الفائدة على (سوق صرف الدولار الأميركي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني) مترافقاً مع ارتفاع أسعار العملات المشفرة ونبين أدناه أداء كل عملة على حدة:

تراجع أسعار الرز بنسبة ناقص 2.11 ٪ وارتفاع بأسعار السكر بنسبة 1.69 ٪

يورو / دولار، الجنيه الاسترليني/دولار:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:

حيث افتتح اليورو تداولاته على ارتفاع مسجلاً في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٤) ١،٠٨٧٧ دولار أميركي مرتفعاً بنسبة ٠،٤٠ بالمئة.

كما ارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في تداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١١/٤) بنسبة ٠،٢٤ بالمئة.

ولعلّ من أبرز تحركات اليورو التداولات الحاصلة في تداولات يوم الخميس (٢٠٢٤/١١/٧) مقارنة بتداولات اليوم السابق له يوم الأربعاء (٢٠٢٤/١١/٦) حيث ارتفع سعر الصرف بنسبة تقارب ٠،٧١ بالمئة متأثراً بارتفاع الدولار الأميركي الناجم عن نتائج الانتخابات في الولايات المتحدة الأميركية.

ومن خلال المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع لكل من سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني يلحظ انخفاض سعر صرف اليورو بنسبة بلغت ١،٣٥ بالمئة وسعر صرف الجنيه الإسترليني بنسبة ٠،٢٥ بالمئة.

التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

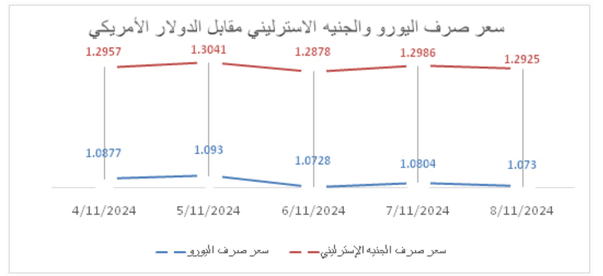

الفترة	سعر صرف اليورو	سعر صرف الجنيه الإسترليني
٢٠٢٤/١١/٤	١،٠٨٧٧	١،٢٩٥٧
٢٠٢٤/١١/٥	١،٠٩٣	١،٣٠٤١
٢٠٢٤/١١/٦	١،٠٧٢٨	١،٢٨٧٨
٢٠٢٤/١١/٧	١،٠٨٠٤	١،٢٩٨٦
٢٠٢٤/١١/٨	١،٠٧٣	١،٢٩٢٥
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٪١،٣٥-	٪٠،٢٥-

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والنحاس:

شهدت أسعار كل من الذهب والنحاس ارتفاعاً حيث ارتفع سعر أونصة الذهب العالمية والنحاس في بداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٤) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسب بلغت على التوالي ٠،٠٥ بالمئة و١،٣٧ بالمئة.

كما شهد سعر الذهب انخفاضاً في تداولات يوم الجمعة (٢٠٢٤/١١/٨) مقارنة بتداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/١١/٧) ويأتي هذا الانخفاض مع ارتفاع مؤشر الدولار الأميركي الناجم عن نتائج الانتخابات الأميركية وقرار خفض أسعار الفائدة.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والنحاس:

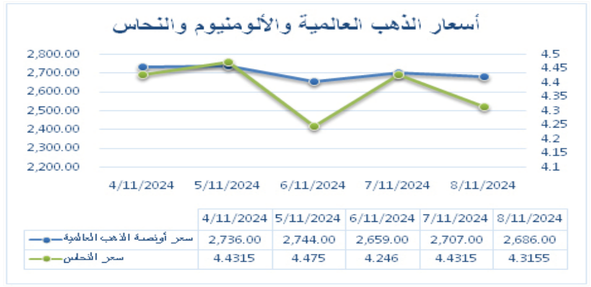

	4/11/2024	5/11/2024	6/11/2024	7/11/2024	8/11/2024
سعر أونصة الذهب العالمية	2,736.00	2,744.00	2,659.00	2,707.00	2,686.00
سعر النحاس	4.4315	4.475	4.246	4.4315	4.3155

الفترة	سعر أونصة الذهب العالمية	سعر النحاس
٢٠٢٤/١١/٤	٢،٧٣٦،٠٠	٤،٤٣١٥
٢٠٢٤/١١/٥	٢،٧٤٤،٠٠	٤،٤٧٥
٢٠٢٤/١١/٦	٢،٦٥٩،٠٠	٤،٢٤٦
٢٠٢٤/١١/٧	٢،٧٠٧،٠٠	٤،٤٣١٥
٢٠٢٤/١١/٨	٢،٦٨٦،٠٠	٤،٣١٥٥
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٪١،٨٣-	٪٢،٦٢-

أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق:

أنهى نفط برنت تداولاته على انخفاض في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٨) عند مستوى ٧٣،٧٣ دولاراً أميركياً وبنسبة انخفاض عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/٢٨) ١،٨٠ بالمئة متأثرةً بتولي الرئاسة دونالد ترامب وتوقعات المستثمرين انخفاض الأسعار بفعل زيادة الإنتاج الأميركي وفرض تعريفات قد تؤثر على الاقتصاد الصيني.

على حين ارتفعت العقود الآجلة للغاز الطبيعي الأميركي في نهاية تداولات الأسبوع السابق ٢٠٢٤/١١/٨ مقارنة بتداولات يوم الخميس (٢٠٢٤/١١/٧) مدفوعة بتوقعات الطقس البارد وزيادة الطلب على التدفئة أكثر من المتوقع. في الوقت نفسه، يضاف إلى ذلك مستويات الإنتاج المنخفضة بسبب مشاكل في الأنابيب وتخفيضات الإنتاج في خليج المكسيك قبيل إعصار رافائيل وأشارت إدارة معلومات الطاقة الأميركية (EIA) إلى زيادة في تخزين الغاز بمقدار ٦٩ مليار قدم مكعب للأسبوع المنتهي في اليوم الأول من الشهر الحالي، متجاوزة قليلاً التوقعات التي كانت ٦٥ مليار قدم مكعب، وأعلى بشكل كبير من الزيادة التي تم تحقيقها في الفترة نفسها من العام الماضي والتي بلغت ١٩ مليار قدم مكعب.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز:

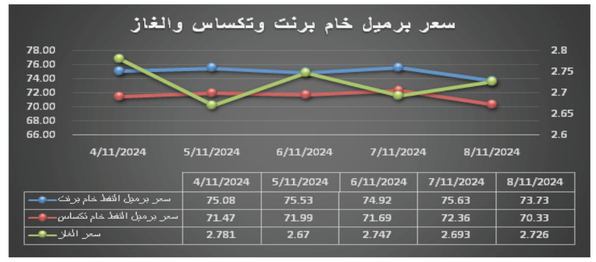

	4/11/2024	5/11/2024	6/11/2024	7/11/2024	8/11/2024
سعر برميل النفط خام برنت	75.08	75.53	74.92	75.63	73.73
سعر برميل النفط خام تكساس	71.47	71.99	71.69	72.36	70.33
سعر الغاز	2.781	2.67	2.747	2.693	2.726

الفترة	سعر برميل النفط خام برنت	سعر برميل النفط خام تكساس	سعر الغاز
٢٠٢٤/١١/٤	٧٥،٠٨	٧١،٤٧	٢،٧٨١
٢٠٢٤/١١/٥	٧٥،٥٣	٧١،٩٩	٢،٦٧
٢٠٢٤/١١/٦	٧٤،٩٢	٧١،٦٩	٢،٧٤٧
٢٠٢٤/١١/٧	٧٥،٦٣	٧٢،٣٦	٢،٦٩٣
٢٠٢٤/١١/٨	٧٣،٧٣	٧٠،٣٣	٢،٧٢٦
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٪١،٨٠-	٪١،٦٠-	٪١،٩٨-

مؤشرات الأسواق المالية:

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية: شهد أداء الأسواق المالية في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٨) ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع مؤشر السوق المالية الأميركية DJI بنسبة ٠،٦٠ بالمئة مسجلاً ٤٢،١٣٢ نقطة بعد إعلان البنك الاحتياطي الفيدرالي عن خفض أسعار الفائدة بـ٢٥ نقطة أساس، وقد ساهمت عودة ترامب للرئاسة بتفاؤل المستثمرين، مع توقعات لسياسات تدعم النمو مثل تخفيضات ضريبية.

كما ارتفع مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30 في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٨) ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30 بنسبة ٠،٢١ بالمئة مسجلاً ٤٣،٩١٤ نقطة.

على حين انخفض مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100 في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٨) (انخفاضاً ملحوظاً حيث انخفض بنسبة ٠،٦٠ بالمئة مسجلاً ٨،١٣٥ نقاط.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر السوق المالية الأمريكية dji	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30
٢٠٢٤/١١/٤	٤١،٧٩٥،٠٠	٨،١٨٤،٠٠	١٩،١٤٨
٢٠٢٤/١١/٥	٤٢،٢٢٢،٠٠	٨،١٧٢،٠٠	١٩،٢٥٦
٢٠٢٤/١١/٦	٤٣،٧٣٠،٠٠	٨،١٦٦،٠٠	١٩،٠٣٩
٢٠٢٤/١١/٧	٤٣،٧٢٩،٣٤	٨،١٤١،٠٠	١٩،٣٦٣
٢٠٢٤/١١/٨	٤٣،٩١٤،٠٠	٨،١٣٥،٠٠	١٩،١٨٩
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٥،٠٧ بالمئة	٠،٦٠- بالمئة	٠،٢١ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة:

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية: ارتفعت قيمة المؤشر للسوق المالية اليابانية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٨) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١١/١) بنسبة ٣،٧٢ نقاط مئوية مسجلاً ٣٩،٤٦٩ نقطة وسط دعم من قطاعات النسيج والصلب وبناء السفن.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225
٢٠٢٤/١١/٤	٣٨،٠٥٣،٠٠
٢٠٢٤/١١/٥	٣٨،٤٧٥،٠٠
٢٠٢٤/١١/٦	٣٩،٤٨١،٠٠
٢٠٢٤/١١/٧	٣٩،٣٨١،٠٠
٢٠٢٤/١١/٨	٣٩،٤٦٩،٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٪٣،٧٢

مؤشرات الأسواق المالية العربية:

شهدت السوق المالية المصرية ارتفاعاً في تداولات نهاية الأسبوع ليسجل ٣١،٢٦٧ نقطة وبنسبة ارتفاع ١،٤١ بالمئة عن تداولات بداية الأسبوع السابق بدعم من قطاعات مختلفة.

كما ارتفع مؤشر السوق المالية السعودية فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقرب ١٢،١٣٠ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة ارتفاع ٠،٦٨ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع بدعم من قطاعات البتروكيميات والخدمات المالية والتجزئة.

كما ارتفع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSX مسجلاً ٩٦،٢٣٩ نقطة في ٢٠٢٤/١١/٧ وبنسبة ارتفاع تقارب ٠،٤٥ بالمئة مقارنةً ببداية الأسبوع.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
٢٠٢٤/١١/٣	١٢،٠٤٨	٣٠،٨٣٣	٩٣،٨٣٣
٢٠٢٤/١١/٤	١٢،٠٣٩	٣٠،٦٥٠	٩٥،٨٠٩
٢٠٢٤/١١/٥	١٢،٠١٤	٣٠،٧٩٥	٩٦،٤٩٥
٢٠٢٤/١١/٦	١٢،٠٩٣	٣١،٠٤٥	٩٦،٢٤٠
٢٠٢٤/١١/٧	١٢،١٣٠	٣١،٢٦٧	٩٦،٢٣٩
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٪٠،٦٨	٪١،٤١	٪٠،٤٥

أسعار السلع الغذائية:

انخفضت عقود القمح الآجلة متأثرةً بارتفاع قيمة الدولار الأميركي بعد فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية. وفي الوقت نفسه، مواجهة القمح الأميركي تحديات مناخية مع تصنيف ٤١ بالمئة فقط من المحصول الجديد كجيد إلى ممتاز من قبل وزارة الزراعة الأميركية.

كما انخفضت العقود الآجلة للأرز مع تقييم التجار لتوقعات العرض والطلب. حيث أظهر تقرير وزارة الزراعة الأميركية لشهر تشرين الأول زيادة طفيفة في إمدادات الأرز الأميركية لموسم ٢٠٢٤/٢٥ مع بقاء الاستهلاك والصادرات ثابتة وارتفاع المخزونات النهائية. ومن المتوقع ارتفاع الإمدادات إلى ٧١٠،٣ مليون طن نتيجة إنتاج قياسي في الهند يبلغ ١٤٢،٠ مليون طن.

وارتفعت أسعار الذرة إلى ٤،٢٠ دولار للبوشل مدعومة بطلب قوي وقيود في العرض، مع بيع وزارة الزراعة الأميركية ٣،٩ ملايين بوشل لهذا الموسم وارتفاع إنتاج الإيثانول إلى ١،٠٨١ مليون برميل يومياً. وقد ساهمت اضطرابات الإمدادات في أوكرانيا والشرق الأوسط في تقييد العرض العالمي وزيادة الأسعار.

تطور أسعار عينة من السلع الغذائية:

التاريخ	سعر القمح (بوشل/سنت دولار أمريكي)	سعر السكر (رطل/سنت دولار أمريكي)	سعر الرز (سنتال/دولار أمريكي)	سعر القطن (رطل/سنت دولار أمريكي)	زيت دوار الشمس (طن متري/دولار أمريكي)	الذرة(بوشل/سنت دولار أمريكي)
٢٠٢٤/١٠/٢٨	٥٦٨،٧٥	٢١،٨٨	١٤،٧١	٦٩،٩٢	١،٣٢٦،٥٠	٤١٦،٥
٢٠٢٤/١٠/٢٩	٥٧٢،٥	٢١،٨٤	١٤،٤٧	٦٩،٩٤	١،٣٢٦،٣٠	٤١٨،٥
٢٠٢٤/١٠/٣٠	٥٧٣،٢٥	٢٢،٠٥	١٤،٤٦	٦٩،٦٥	١،٣٢٥،٦٠	٤٢٦،٢٥
٢٠٢٤/١٠/٣١	٥٧١،٥	٢٢،٢٤	١٤،٣٩٦	٧١،٠١	١،٣٢٥،٦٠	٤٢٧،٥
٢٠٢٤/١١/١	٥٧٠،٤	٢٢،٢٥	١٤،٤	٧٠،٧٩	١،٣٢٥،٦٠	٤٢٦،٨
التغير المئوي	٪٠،٢٩	٪١،٦٩	٪٢،١١-	٪١،٢٤	٪٠،٠٧-	٪٢،٤٧-

١ بوشل قمح=٢٧،٢١٦ كغ. ١ رطل=٠،٤٥٣٦ كغ.

١ سنتال رز أميركي= ٤٥،٤ كغ. ١ بوشل ذرة= ٢٥،٤٠١٢ ١ طن متري=١٠٨٧ ليتراً

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٣/ ١٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ٢٠٢٤

مايكروسوفت تطلق أدوات ذكاء اصطناعي مذهلة لتطبيق الرسام

إذا كان أسلوبك الفني أقرب إلى رسم الشخصيات بالعصي أكثر من لوحات بيكاسو، فإن مايكروسوفت قدمت الحل لتعزيز إبداعك من خلال إضافة الذكاء الاصطناعي إلى تطبيق الرسام «Paint».

تعمل الشركة على إطلاق أدوات ذكاء اصطناعي جديدة للرسام كجزء من تحديث نظام التشغيل Windows 11.

وكحال باقي عمالقة التكنولوجيا، تضيف مايكروسوفت الذكاء الاصطناعي إلى منتجاتها الاستهلاكية، من مساعدي الدردشة الافتراضية إلى أدوات الكتابة والتحرير.

أما تطبيق الرسام، فإنه من أبسط التطبيقات التي تقدمها مايكروسوفت، ولم يتغير كثيراً منذ إطلاقه عام ١٩٨٥، إذ يُعدّ تطبيقاً بسيطاً بامتياز.

ولكن ربما تكون هذه هي الفكرة؛ فالذكاء الاصطناعي يعد بتوفير الوقت للمستخدمين في المهام المختلفة، إذا كنت بحاجة إلى تصميم مميز، لكن ليس لديك القدرة على تنفيذه بنفسك، فإن استخدام أبسط التطبيقات لإنشاء شيء جميل هو بالضبط ما يهدف إليه الذكاء الاصطناعي.

منذ إطلاق أداة «Dall-E» من شركة أوبن إيه آي لإنشاء الصور عام ٢٠٢١، أصبح مفهوم «النص إلى صورة» –حيث يكتب المستخدم فكرته ويقوم الذكاء الاصطناعي بإنشاء صورة ملائمة– محوراً –لاهتمام العديد من منتجات التكنولوجيا الكبرى.

التحديث الأخير لنظام Windows سيضيف إلى تطبيق الرسام ميزات جديدة مثل «التعبئة التوليدية»، وهي أداة تتيح للمستخدمين إضافة رسومات من إنتاج الذكاء الاصطناعي إلى أعمالهم من خلال كتابة ما يرغبون في رؤيته، كما ذكر ديف غروتشوكي، مدير المنتجات في مايكروسوفت، في مدونة نشرها، سيتمكن المستخدمون من إنشاء وتحرير صور بالذكاء الاصطناعي إلى جانب عملهم الفني.

وسيكون التحديث متاحاً أولاً لمشتركي برنامج Windows Insider، حيث يمكن للمستخدمين استعراض الميزات الجديدة، ولاستخدام ميزة «التعبئة التوليدية»، يجب أن تكون الأجهزة مزودة بنسخة Microsoft Copilot+، أحدث إصدار للذكاء الاصطناعي من مايكروسوفت.

يُعد تطبيق الرسام من أحدث التطبيقات التقنية الكلاسيكية التي تدمج الذكاء الاصطناعي، وهي تقنية قد تغير الكثير في مجال الفن، إلا أن الاستخدامات حتى الآن متنوعة التأثير، بما في ذلك ظهور كميات من الصور العشوائية على وسائل التواصل الاجتماعي.

خلال مكالمة الأرباح الأخيرة لشركة Meta، صرَّح المدير التنفيذي مارك زوكربيرغ بأنه مدرك لكمية المحتوى الذي ينتجه الذكاء الاصطناعي على فيسبوك وإنستغرام، ويخطط للاستمرار في عرض المزيد من الصور التي ينشئها الذكاء الاصطناعي في صفحات المستخدمين.

وقال زوكربيرغ: «أعتقد أننا سنضيف فئة جديدة بالكامل من المحتوى، وهي المحتوى الذي يُنتجه أو يُلخصه الذكاء الاصطناعي، أو المحتوى الموجود مسبقاً ويجمعه الذكاء الاصطناعي بطريقة ما، وأعتقد أن هذا سيكون مثيراً للغاية لخبرات المستخدمين على فيسبوك وإنستغرام، وربما على Threads وغيرها من تجارب التصفح بمرور الوقت».

الفاو: أسعار الغذاء العالمية سجلت أعلى مستوى في ١٨ شهراً

أظهرت بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، أن أسعار الغذاء العالمية ارتفعت في تشرين الأول إلى أعلى مستوى لها في ١٨ شهراً وقادت الزيوت النباتية الزيادات التي شهدتها معظم السلع الغذائية الأساسية.

وارتفع مؤشر الفاو لأسعار الغذاء، الذي يتابع أسعار السلع الغذائية الأكثر تداولاً على مستوى العالم، اثنين بالمئة إلى ١٢٧،٤ نقطة الشهر الماضي من ١٢٤،٩ نقطة معدلة في أيلول.

وأظهرت البيانات أن المؤشر زاد بذلك ٥،٥ بالمئة على العام الماضي ووصل إلى أعلى مستوى له منذ نيسان ٢٠٢٣ رغم أنه كان أقل بنسبة ٢٠،٥ بالمئة عن المستوى القياسي الذي سجله في آذار ٢٠٢٢ بعد غزو روسيا لأوكرانيا.

وقالت الفاو إن أسعار جميع الفئات ارتفعت باستثناء اللحوم، إذ قفزت أسعار الزيوت النباتية بأكثر من سبعة بالمئة عن الشهر السابق بدعم من المخاوف بشأن إنتاج زيت النخيل.

وذكرت منظمة الأغذية والزراعة أن المخاوف المستمرة بشأن توقعات الإنتاج في البرازيل خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ دعمت زيادة أسعار السكر بشكل أكثر اعتدالا في تشرين الأول عندما ارتفعت ٢،٦ بالمئة.

وأضافت الفاو أن أسعار القمح ارتفعت في ظل المخاوف بشأن ظروف الزراعة في نصف الكرة الشمالي وبعد تطبيق حد أدنى غير رسمي لأسعار الصادرات الروسية، كما زادت أسعار الذرة.

وذكرت المنظمة أن أسعار منتجات الألبان ارتفعت بنحو اثنين بالمئة بدعم من زيادة الطلب على الجبن والزبد في ظل شح المعروض.

وانخفضت أسعار اللحوم بشكل عام ٠،٣ بالمئة. ونزلت أسعار الدواجن على عكس أسعار لحوم الأبقار التي ارتفعت بسبب زيادة الطلب العالمي.

وفي تقرير منفصل عن الحبوب، خفضت الفاو توقعاتها للإنتاج العالمي خلال عام ٢٠٢٤ إلى ٢،٨٤٨ مليار طن من ٢،٨٥٣ مليار طن كانت متوقعة قبل شهر.

وأدى التعديل إلى توقعات بانخفاض الإنتاج ٠،٤ بالمئة عن العام السابق، لكنه يظل عند ثاني أعلى مستوى له على الإطلاق.

قمة «إيبيكس» تجمع مستثمرين يديرون أصولاً بـ٤ تريليونات دولار

تجمع قمة «إيبيكس للاستثمار أبوظبي» المنتظر انعقادها في العاصمة الإماراتية أبوظبي منتصف شهر تشرين الثاني ٢٠٢٤ أكثر من ٢٠٠ مستثمر وجهة تخصيص من مختلف أنحاء العالم يديرون مجتمعين أصولاً بقيمة ٤ تريليونات دولار.

وسيشارك في الملتقى الذي سينعقد يومي ١٨ و١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٤، ممثلون عن شركة مبادلة للاستثمار ومجلس أبوظبي للاستثمار وجهاز أبوظبي للاستثمار والقابضة وصندوق الاستثمارات العامة وجهاز الاستثمار العُماني بالإضافة إلى مكاتب عائلية وصناديق ثروة سيادية ومؤسسات استثمارية مرموقة أخرى.

وقال المؤسس والرئيس التنفيذي لمجموعة إيبيكس «تمثل قمة إيبيكس للاستثمار أبوظبي منصة مثالية للمستثمرين للتواصل وتبادل الرؤى حول عالم إدارة الأصول دائم التجدد، حيث يجمع الحدث أكثر المستثمرين والمفكرين تأثيراً في أبوظبي، وستسهم النسبة المحددة بين المستثمرين والمديرين البالغة اثنين إلى واحد في إثراء النقاشات بشأن توجهات رأس المال المستقبلية والإستراتيجيات المبتكرة».

وتركز أجندة الحدث على إستراتيجيات الاستثمار التي تصوغ مستقبل إدارة الأصول، كما ستتناول النقاشات فئات الأصول الناشئة مثل البنية التحتية للذكاء الاصطناعي والأصول الرقمية والأسواق الثانوية ما يمنح المشاركين رؤية استشرافية حول تطورات السوق.

وفي استطلاع حصري لآراء المستثمرين الحاضرين، جاءت أبرز أولوياتهم الاستثمارية كما يلي: تصدّرت الأسهم الخاصة قائمة الاهتمامات بنسبة ٧٥ بالمئة من المستطلعين تلاها الائتمان الخاص بنسبة ٥٩ بالمئة ورأس المال المغامر بنسبة ٤٨ بالمئة.

بوح الاقتصاد

كلام جديد.. أم سلوك جديد للحكومة ؟

■ هني الحمدان

هل هو كلام جديد... أم سلوك جديد للحكومة عندما قدم كل من وزيري «التموين» والصناعة تشخيصاً لعمل كل من وزارته والذي جاء بمنزلة كشف لواقع مخفي وهش، فوجئ الكثيرون بالأسلوب الجديد المعمول به، فهو نهج لم يتعودوا عليه ومختلف..!! أسلوب شفاف واضح ومباشر، خال من النكران والتمويه والتعالي، إذ كان أساس عمل بعض الوزارات في السابق.. أسلوب مبسط في مفرداته وطرحه وفيه احترام لعقل المتلقي.

هذا «التشخيص» المقدم هو ما يطلق عليه بلغة الحوكمة: الإفصاح، وهو معني بتقديم مكاشفة صريحة للوضع الراهن والمعيش وتبيان أسباب التعثر وأوجه القصور وأسباب العجز إن وجد في سوء تنفيذ المهام، وهو الذي تم! لا يقدر «قيمة» هذه النقلة في التعامل من قبل وزيري «التموين» والصناعة إلا من تعامل مع الوزارتين في السابق. معاناة السوريين مع وزارة «التموين» وما نتج عنها من قرارات كانت ليست في نطاق مصلحة الأعمال وتطوير الأنشطة وضبط إيقاع الغلاء والاحتكار، وذلك لما حصل فيها من تدمير كامل للثقة بين المستهلكين وبين الوزارة نظير تأخيرها الأسطوري في تنفيذ المهام بالصورة السليمة، وعدم الاعتراف أساساً بوجود تأخيرات أو حالات قصور، بل كانت تتمادى في الإنكار بفرض غرامات وربما «أتاوات» لا تصب في مصلحة الخزينة العامة للدولة، بل في جيوب بعض موظفيها، وذلك في تصرف أقل ما يمكن أن يقال عنه إنه تعسفي ومملوء بالجبروت.

جاء كلام وزير «التموين» ليعري بعضاً من أسباب الأزمات واشتدادها، واضعاً ضمن برنامجه المستقبلي آليات المعالجة إزاء مسائل تعد عصب عمل الوزارة، وكذلك الحال مع وزير الصناعة الذي بين حال واقع الشركات والمؤسسات والمعامل الخاسرة، التي تعيش أسوأ حالاتها، وما تشكل من نزيف غير مبرر له مطلقاً..! مكاشفات وزيري التموين والصناعة تدل على اتباع أسلوب من نوع آخر، وأنه حان الوقت مجدداً ليمارس كل وزير ومسؤول ومدير ومواطن دوره بكل شفافية وإخلاص، وهذا مرده لتوجهات الحكومة التي باتت تدرك اليوم أنها مطالبة بأسلوب جديد تدير بها أمور الدولة، وزارة التموين يجب أن تعود إلى دورها وحجمها الطبيعي بعيداً عن طموحات وأمجاد شخصية لمن كان عليها ويسعى للهيمنة على قطاعات أخرى وإصدار قرارات ثقيلة وغير موضوعية، كان مضراً وسيئاً ومعطلاً للأعمال وإنجازها...!

النهج الجديد أسلوب جديد ومريح ومطمئن، ومن المفرح أن توجد سابقة إدارية جديدة في طرح وزارة التموين للتعاطي الموضوعي مع كل المسائل السوقية وعلاقتها بالأسعار والموردين والتجار وغير ذلك من القضايا التي تصب في ضبط إيقاع دورها وتدخلها بالأسواق وبالعملية التجارية، والمرحلة الراهنة بحاجة إلى المسؤولين الأكثر موضوعية وإخلاصاً، عكس مراحل سابقة.

هناك مسؤولون تعبد أعمالهم ونجاحاتهم طريق كلماتهم ووعودهم، وهناك من يعجبك قوله في المؤتمرات والمنتديات والمنصات وتعلو بآمالك وتطلعاتك وتوقعاتك وعوده، ثم تجده قولاً بلا عمل وحراكاً بلا إنتاج.!

سورية تمر بظروف تنموية صعبة، انخفاض في الإيرادات، وإنفاقات مرتفعة لمواكبة النمو والتطور، ولذلك لا نحتاج فقط لرفع كفاءة الأعمال، بل لتغيير جذري لنحصد مخرجات توازي ما تحصده الدول المتقدمة، وهذا ما يجعل الأمر صعباً بالآليات والمنظومات نفسها التي تعمل للانتقال إلى القمة... لكن لا مستحيل، ولكن النيات والعزيمة والحكمة ليست كافية لتحقيق التطلعات، نحن بحاجة إلى دماء جديدة ومخلصة قادرة على تخطي الصعوبات وتجاوز التحديات، وخطط استراتيجية تحقق الأهداف المرجوة.